

أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً

عُقدت هذه الحلقة النقاشية في مقرّ مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يوم الخميس: ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وقد افتتح الحلقة د. خير الدين حسيب، مدير عام المركز، بكلمة توجيهية عامة، أعقبها قيام د. مروان اسكندر بتقديم ورقته، وتلا ذلك مناقشة عامة بين المشاركين في هذه الحلقة النقاشية. وقد شارك في هذه الحلقة النقاشية، الإخوة التالية أسماؤهم (حسب الحروف الأبجدية):

- | | |
|-------------------------|--|
| د. ابتسام سهيل الكتبي | أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. |
| د. الياس سابا | وزير مالية سابق - لبنان. |
| د. خير الدين حسيب | مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، ورئيس تحرير مجلة المستقبل العربي. |
| د. زياد حافظ | باحث وأستاذ جامعي. |
| د. سليم الحص | رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق. |
| د. عبد الخالق عبد الله | أستاذ العلوم السياسية - جامعة الإمارات. |
| أ. عصام الجردى | صحافي وكاتب اقتصادي. |
| أ. غسان طهوبوب | نائب الرئيس للإعلام والدراسات، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. |
| د. محمد عبد الشفيع عيسى | أستاذ في معهد التخطيط القومي - القاهرة، وحالياً أستاذ وباحث في مركز دراسات الوحدة العربية. |
| د. مروان اسكندر | خبير اقتصادي عربي من لبنان. |

قدم للحلقة، وأدار الحوار: خير الدين حسيب

كما اعتذر عن المشاركة فيها، لأسباب مختلفة، السادة التالية أسماؤهم: أ. جاسم السعدون (الكويت)، د. جودة عبد الخالق (مصر)، أ. جورج أبو جودة (لبنان)، أ. سلطان سعود القاسمي (الإمارات)، د. جورج قرم (لبنان)، أ. رامي خوري (لبنان)، أ. سعد محيو (لبنان)، د. سليمان الهتلان (السعودية)، د. عبد الرزاق فارس الفارس (الإمارات)، أ. عبد اللطيف يوسف الحمد (الكويت)، د. فريدي باز (لبنان)، د. كمال حمدان (لبنان)، د. يوسف خليفة اليوسف (الإمارات).

كما لم يُجب على الدعوة السادة التالية أسماؤهم: أ. جاسم المناعي (الإمارات)، أ. جهاد أزعور (لبنان)، د. سمير التقي (سورية)، د. سمير أمين (مصر)، أ. عبد العزيز بن عثمان بن صقر (الإمارات)، أ. عبد الله العطية (قطر)، د. ناصر السعيد (الإمارات)، أ. يوسف نصر (الإمارات).

افتتاح الندوة

افتتح د. خير الدين حسيب، مدير عام المركز، الحلقة النقاشية بالكلمة التالية:

الأخوات والإخوة

أودّ أولاً أن أرحّب بكم جميعاً وأشكركم على استجابتكم لدعوة المركز لحضور هذه الحلقة النقاشية.

وأودّ أن أبين أن بإمكان كلّ منكم أن يقول ما يريدُه خلال الحلقة النقاشية، وقد لا يرغب أحدكم في نشر كلّ ما سيقوله، لذلك سيتمّ تفرّغ المناقشات وإرسالها إلى كلّ منكم لتحديدوا ما تريدون نشره منها.

إن الورقة التي سيقدمها د. مروان اسكندر معنية بشكل أساسي بالجانب المالي والاقتصادي من الأزمة المالية في دبي، ولكنه لا بد من وضع هذه الأزمة في إطارها العام ومناقشة الجوانب غير الاقتصادية في تجربة دبي، وربما غيرها، في الخليج. فعلى سبيل المثال لا بد من الإجابة عن أسئلة من قبيل:

١ - هل يمكن لدولة ما أن تقوم على أساس مورد طبيعي واحد قابل للنضوب، مهما كانت المدة، أم أن الدولة هي مشروع طويل الأمد يتجاوز عمر هذا المورد؟

٢ - لماذا هناك نوع من الشك لدى بعض بلدان الخليج في حقيقة وجود هذه الدول، ولذلك نراهم لا يشيرون إلى أسماء بلدانهم إلا مع الإشارة إلى تعبير «دولة»، كأن يقال دائماً «دولة الكويت»، أو «دولة قطر»، أو «دولة البحرين»، أو «دولة الإمارات»، في حين إنه لا يقال «دولة مصر» بل «مصر»، ولا يقال «دولة العراق» بل «العراق»، ولا يقال «دولة الجزائر» بل «الجزائر»، كما لا يقال «دولة السعودية» بل «السعودية»؟ وهل تعكس هذه التعبيرات قدراً من عدم الثقة في طبيعة هذه «الدول» الخليجية؟ وهل التسابق الحالي بين دبي وأبو ظبي والدوحة في عقد المؤتمرات الدولية، التي أغلبها ذات طابع مظهري ودعائي ينطلق من هذا الشك؟

٣ - إلى أي حدّ تأخذ تجربة «نموذج دبي» في التنمية بنظر الاعتبار «الإنسان» المواطن فيها كأساس لهذا النوع من التنمية، وهل «البشر» أم «الحجر» هو أساس وهدف هذه التنمية؟ وماذا عن مشاركة هذا البشر في اتخاذ القرارات الرئيسية فيها التي تؤثر في مستقبلهم؟

٤ - إلى أي حدّ يؤثر هذا «النموذج» من التنمية في دبي وغيرها في استخدام واستقدام

هذا القدر الكبير من العمالة الأجنبية غير العربية، التي تجعل المواطنين فيها أقلية، وفي الخلل الاجتماعي الذي تحدثه، وفي عروبة هذه البلدان ومستقبلها كبلدان عربية؟ وهل هناك مخطط أجنبي لفصل بعض الخليج عن أمته العربية؟

٥ - ما مدى سلامة النظام الاتحادي في الإمارات الذي يسمح بقيام مثل هذه الأزمة في أحد مكوناته (دبي)، في حين إن مكوناً آخر فيه (أبو ظبي) يتمتع بوفرة مالية، وهل هناك خلل في الصلاحيات المركزية للحكومة الاتحادية، وتلك الخاصة بحكومات الإمارات المختلفة؟

٦ - إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه «المدينة - الدولة» نموذجاً قابلاً للبقاء وللتكرار وللإشعاع؟ أذكر في هذا الصدد حديثاً لي مع الرئيس القذافي في عام ١٩٧٦، عندما دعاني إلى ليبيا لإجراء حوار معه، ولن أدخل في التفاصيل، إذ طلبت منه أن أتكلم معه بصراحة، ووافق على ذلك، وقلت له إنه في ما يتعلق بليبيا، فإنها لا تستطيع أن تقود الأمة العربية، لأن معطياتها الموضوعية لا تمكّنها من أن تقود الأمة العربية، وإن عبد الناصر لو كان في ليبيا، لكان عبد الناصر آخر، وغير عبد الناصر في مصر، وإن ما يمكن أن يفعله الرئيس الليبي هو أن يرسي نموذجاً ديمقراطياً يشع في المنطقة، بحيث يستطيع أي مظلوم في بلده أو مشرد منه أن يلجأ إلى ليبيا. وهذا ينطبق على دبي أيضاً، فهي لا تستطيع بإنجازاتها الاقتصادية، مهما فعلت، وبغض النظر عن الأزمة الأخيرة، أن تصبح نموذجاً للمنطقة. فالغزال لا يمكن أن يتحول إلى فيل، مهما بُذل من جهد.

٧ - وأخيراً، ما هو دور الضغوط الخارجية في هذه الأزمة في دبي، وهل صحيح ما يقال من أن أحد دوافع هذه الأزمة هو التقليل من التواجد الإيراني الكثيف في دبي بأشكاله المختلفة؟

هذه أسئلة لا بد من مناقشتها والإجابة عنها، لأنها تتعلق بمستقبل بلدان الخليج العربي، وخاصة الصغيرة منها من حيث عدد سكانها، لأنها ستضع أزمة دبي المالية في إطارها الأوسع، وأن نعالج أسباب الأزمة، وليس مظهرها المالي الحالي فقط.

وأبدأ الآن بالأخ مروان اسكندر لتقديم ورقته التي وزعناها عليكم جميعاً قبل انعقاد هذه الحلقة النقاشية، التي تركّز على الجانب الاقتصادي للأزمة، وسنتطرق في النقاش إلى جوانب أخرى غير اقتصادية.

ورقة العمل تطور دبي وأزمته

مروان إسكندر(*)

خبير اقتصادي عربي من لبنان.

- ١ -

خلال التسعينيات وسنوات العقد (الماضي) تعولمت إمارة دبي وتوسّعت ودخلت مجال منافسة البلدان والمناطق الحرة عالمياً في مجالات استقطاب السياحة والتسوق وتوفير الخدمات المالية، كما في تأمين شروط العمل في منطقة الخليج للمؤسسات الأجنبية الكبرى، كالمصارف وشركات خدمات صناعة النفط وشركات الاتصالات والمعلوماتية... إلخ.

قبل نهاية عام ٢٠٠٨ وتفجّر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كانت دبي تشكو من اختناق حركة السير، وارتفاع أسعار السكن، ومعدلات التضخم المرتفعة، وتسليفات مصرفية تجاوزت مجمل حجم رؤوس أموال المصارف العاملة في إمارة دبي وودائعها، الأمر الذي بيّن بوضوح أنّ المصارف العاملة محلياً أصبحت مدينة لمصارف عالمية، وفي ما بينها، وبالتالي، أية أزمة مالية عالمية كان لا بدّ من أن تصيب دبي بشظاياها لأن الإمارة كانت قد أصبحت المدينة المعولمة بامتياز. ومن ثمّ، بدأت معالم الأزمة التي توسّعت تظهر منذ نهاية عام ٢٠٠٨، وتكاثرت التعليقات المتشائمة حول مستقبل دبي بدءاً من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩ وحتى نهاية العام عندما تراجعت موجة التشاؤم مع توافر ١٠ مليارات دولار من أبو ظبي مكّنت دبي من تسديد سندات إسلامية بقيمة ٤ مليارات دولار صادرة عن إحدى شركاتها الكبرى في شهر كانون الثاني/يناير الحالي.

من أجل تفهّم وضع دبي وتوفير صورة عن التطورات المستقبلية، لا بدّ من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الإمارة في مجال الأعمال والابتكار. لقد تسنّت لي زيارة دبي عام ١٩٦٢ والاستفادة من ضيافة عائلة رئيس مصلحة الجمارك في المشيخة حينذاك.

كانت دبي في ذلك التاريخ مساحة هادئة، مميّزة بمنازل قائمة على طرفي ما يسمّى بخور دبي، أي مجرى مائي بحري يشقّ الأرض الصحراوية لينتهي في مرفأ يعجّ بالسفن الخشبية المبنية على طراز خليجي مميز.

توجّه دبي الذي قاده الشيخ راشد بن مكتوم، كان يصبّ على التجارة، وكان السوقان الرئيسيان لها هما الهند وإيران. فتجار دبي كانوا يصدّرون الذهب إلى الهند، حيث كان استيراد الذهب ممنوعاً، علماً بأن اقتناء الذهب كان من جذور الإيمان لدى الهنود. كانت هذه التجارة تقوم على مشاركة عدد من التجار من أهل دبي في تحمّل مسؤولية شحنات الذهب وعوائدها، كل حسب حصته من الحمولة. وكانت هذه العمليات تشبه عمليات المدن المتاجرة التي أُسميت «Hanseatic League» وانتظمت معاملاتها في أواخر القرن السادس عشر واستمرت خلال القرن السابع عشر.

استقطب التعامل التجاري غير العادي مع الهند تجاراً ومؤسسات من الهند إلى منطقة الخليج عامة، ودبي بصورة خاصة، وقد تأسست شركات هندية في المنطقة منذ عام ١٩٦٠، وبعضها أصبح يتعاطى أعمالاً تجارية بمئات ملايين الدولارات، مع العلم بأنّ العملة الهندية كانت عملة بلدان الخليج في ذلك الزمان.

العنصر الهندي ما يزال له دور ملحوظ في دبي، سواء في مجال التجارة أو السياحة، إذ إنّ المسافة بين الهند ودبي بالطائرة لا تتجاوز الـ ٢,٥ إلى ثلاث ساعات، وأعداد الهنود الميسورين على تزايد، وأسواق دبي ومجالات الترفيه فيها متنوّعة. كانت العلاقات التجارية مع إيران دوماً على توسّع منذ أيام الشاه، وبعد تسلّم الإمام الخميني قيادة البلاد. ومن يعرف أوضاع أسواق إيران حالياً يعجب من توافر جميع أنواع البضائع، على رغم القيود المفروضة من بعض الدول الغربية. واللافت للنظر أنّ البضائع، إذا توافرت في السوق، لا تجري المساولة حول مصدرها، شرط أن تكون غير مضرّة بالصحة ولا يحرّمها القانون.

إضافة إلى العلاقات التجارية وبسببها، استقرّت جالية إيرانية مهمة في دبي تعمل في مجال التجارة. وخلال السنوات الأخيرة، توسّعت نشاطات هذه الجالية بحيث أصبحت تشارك بشكل ملحوظ في التطوير العقاري، وقد نال عدد كبير من الإيرانيين جنسية دولة الإمارات. وأكبر مصرف في إيران متواجد بقوة في دبي. وفي محاضرة ألقاها في بيروت قبل عشرة أشهر مسؤول إيراني رفيع، كان سابقاً حاكماً للبنك المركزي الإيراني، أكّد فيها أن استثمارات الإيرانيين في المجال العقاري في دبي تمثل نسبة ٤٠ بالمئة من مجمل المشاريع القائمة.

منذ عشر سنوات على الأقل أصبحت دبي بمثابة الرئة التي تتنفس بواسطتها إيران. فاجتماعات العمل بين ممثلي السلطات الإيرانية ورجال الأعمال الغربيين كانت تتم في دبي، والمنتجات التي تضيّق على استيرادها إيران كانت تتم عبر دبي، والاعتمادات لتعزيز المستوردات كانت تنجز في الإمارة. وتالياً، كان هناك تكامل ناشط بين إيران ودبي. ولم تظهر حساسيات سياسية بين البلدين، كما كانت الحال مع البحرين وأبو ظبي، بسبب الجزر الثلاث التي تحتلها إيران، التي تعتبرها الإمارات واقعة في مياهها الإقليمية.

- ٢ -

أواسط الستينيات ظهرت إمكانية جيدة لتوافر دخل نفطي لدبي. فقد أنجز اتفاق للتنقيب عن النفط مع شركة أمريكية صغيرة نسبياً، وسرعان ما حققت الشركة اكتشافات مقبولة وتوصلت،

مع بداية السبعينيات، إلى إنتاج نحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً. وقياساً على أسعار النفط حتى عام ١٩٧٣، كانت الحصيلة لدبي محدودة، وعلى مستوى ٢٠٠ مليون دولار في العام. ارتفعت هذه الحصيلة مع ارتفاع أسعار النفط إلى حدود ١١ دولاراً للبرميل في نهاية عام ١٩٧٣، و٣٥ دولاراً للبرميل في نهاية عام ١٩٧٩. لكن كميات النفط تناقصت دون العثور على حقول جديدة، وقد أصبح الإنتاج حالياً حوالى ٤٠ ألف برميل، وهو لا يكفي الحاجات المحلية.

ترزامن إنتاج النفط في دبي مع إنجاز اتفاق إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبين أن إمارة أبو ظبي هي الدولة التي تحوي احتياطياً ملحوظاً من النفط والغاز. وكانت علاقات المصاهرة تربط بين الشيخ راشد والشيخ زايد بن نهيان أمير أبو ظبي. ومنذ قيام دولة الإمارات، كان مركز الرئاسة لأبو ظبي، ونياية الرئاسة لدبي، وقد خصّت أبو ظبي إمارة دبي بمساعدة دورية، إضافة إلى مبالغ ملحوظة كان القصد منها إنجاز مشاريع تتيح تنويع الإنتاج واستقطاب الاستثمار، مثل منطقة جبل علي التجارية - الصناعية التي وضع تصوّرها وأنجزها الشيخ راشد.

دبي كانت الإمارة المبادرة إلى إنجاز مناطق الإنتاج والتجارة الحرة. كما إنّها شجّعت على إقامة المؤسسات التعليمية المتوسطة والجامعية، وتوسيع منشآت مطارها لخدمة حاجات الزوار، أو لتسهيل ترانزيت الركاب والبضائع، كما سهّلت شروط الإقامة والعمل ونظمتها. ومن بعد، وفي القرن الواحد والعشرين، كانت دبي الأولى من بين مجموعة الإمارات العربية المتحدة التي سمحت بتملك الأجانب عقارات بغرض التطوير أو الاستعمال في مناطق محدودة توسّعت تدريجاً.

توفي الشيخ راشد عام ١٩٩٠ بعد أن أرسى توجّهات دبي نحو الانفتاح وتعزيز التجارة، وتطوير منشآت البنية التحتية، وإنجاز توسيع منطقة جبل علي. تولى سدة الحكم من بعده شقيقه مكتوم، لكن القيادة العملية لتسيير أمور الحكم والتطوير كانت في يد الشيخ محمد بن راشد الذي اقتنع بتوجّهات والده، وحول أنظاره نحو تعزيز جميع مبادرات الشيخ راشد وتوسيعها، إذ إنّ موارد النفط في الإمارات كانت قد تزايدت وتوسّعت الأعمال الإنشائية، وكانت الأسواق المالية العالمية قد تحرّرت من القيود على التحويلات، وربطت الثورة الإلكترونية الأسواق العالمية بعضها ببعض، وصارت الأعمال الحرة ومناطقها مقصد المستثمرين والشركات العالمية من هونغ كونغ واللوكسمبورغ وسنغافورة ومونتي كارلو... إلخ.

أراد الشيخ محمد بن راشد دراسة التطورات في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث الموقع والمناخ أقرب إلى أوضاع دبي منه إلى أوضاع الدول الأوروبية التي ركّزت نشاطها في المجال المالي في المقام الأول. فأرسل بعثات من شباب الإمارات المتخرجين في الجامعات العالمية حديثاً لدراسة منطلقات هونغ كونغ وسنغافورة وتنظيماتها. وقد تبنت دبي قوانين وتنظيمات من البلدين، وأضافت إليها من بعد بعض القوانين والتنظيمات المستحدثة في ماليزيا.

تدارس مبعوثو الشيخ محمد بن راشد أوضاع الدول المعنية ونجاحاتها، وعادوا متحمسين لإقرار خطوات مماثلة في دبي، لكنهم في الوقت ذاته أدركوا أنّ المبادرات المقترحة

تستوجب مشاركة خبراء أوروبيين وأمريكيين، وكانت المفاضلة في مجال استقطاب الكفاءات لصالح البريطانيين الذين لهم تاريخ طويل في دول الخليج، علماً بأن الإمارات كانت تحت الحكم البريطاني حتى الستينيات.

تولى البريطانيون مراكز القرار الحساسة في دبي، واستحدثت قوانين العقود من القانون البريطاني، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجنسية والإقامة، وتوسيع نطاق أنظمة المعلوماتية، والعمل المصرفي. وفي المقابل، تولى الهنود الدور الأول في مجالات أعمال التدقيق والمحاسبة، وبرامج المعلوماتية، وتجارة الذهب. ومع توسع انطلاقة دبي ونجاحها تدفقت الكفاءات على الإمارة من مختلف بقاع الأرض، فتواجد فيها الأمريكيون واللبنانيون والمصريون، إضافة إلى فرق العمل في المشاريع الإنشائية التي أتت من الهند وباكستان وبنغلادش وسورية والأردن ولبنان للأعمال التقنية في مجالات الإنشاء والبناء.

منذ أواسط التسعينيات، تفجّرت إمكانيات مالية ضخمة في روسيا نتيجة سياسات التخصيص المعيبة التي مارستها إدارة يلتسن، ونشأت هناك طبقة من أصحاب الملايين الروس الذين يريدون التمتع بالحياة في المناطق الدافئة، وبعيداً عن الرقابة المالية التي تفرضها السلطات الروسية أو الدولية. الكثير من هؤلاء حملوا معهم ثرواتهم نقداً وأرادوا فتح الحسابات والتملك، سواء للشقق السكنية أو الفيلات، أو اليخوت أو الطائرات الخاصة... إلخ. كانت دبي بمثابة الموقع المناسب، إن لخصائصها بتوافر البضائع وخدمات التمتع بالسياسة، أو لسهولة تسجيل الأموال والتملك. وكانت سنوات التسعينيات الأخيرة سنوات فورة السيولة، وتدفق الزوار الروس، وتوسّعت مبيعات الممتلكات الغالية من المنازل والفيلات، إلى السيارات والمجوهرات، واليخوت والطائرات... إلخ. ويمكن القول إنّ دبي استقطبت من أموال الأثرياء الروس الجدد نسبة ملحوظة. وما سهّل هذا الأمر هو قرب دبي من روسيا، فالرحلة بالطائرة من موسكو إلى دبي لا تستغرق أكثر من ساعتين ونصف، كما هو الحال مع الهند، والوضع مع إيران كان أسهل لأن الرحلة إلى إيران بالطائرة تستغرق دقائق، وبالباخرة ساعات لا أكثر.

برنامج دبي التطويري الذي اعتمده الشيخ محمد بن راشد، بعد مراجعة توصيات مبعوثيه، ركّز على اعتماد برامج المعلوماتية لتسهيل الزيارات إلى الإمارة، وإصدار رخص العمل، إضافة إلى إطلاق منافسات رياضية وفنية ذات طابع دولي. ومن هنا كانت دورة دبي الدولية لنجوم كرة المضرب، ودورة دبي الدولية لرياضة الغولف، وكلتا الدورتين استقطبت نجوماً عالمية. وأقيم أيضاً سباق دبي الدولي للخيول الأصيلة. ومن المعلوم أنّ الشيخ محمد مولع بسباقات الخيل، ولديه خيول متميّزة تشارك في سباقات بريطانية ذات الأهمية العالمية.

- ٣ -

إلى هذه المنافسات، أضافت دبي إلى جهودها إقرار شهر للتسوّق يستقطب أهالي الخليج والأوروبيين والروس الذين كانوا يتوافدون لشراء البضائع المستوردة والمعروضة، معفية من الضرائب على الاستيراد وعلى أرباح الشركات التجارية.

كان لا بدّ من تأمين مطار حديث يتمتع بمواصفات تسهيل استقبال المسافرين، أكانوا

وافدين إلى دبي أو معتمدين على مطارها في انتقالهم إلى الشرق الأقصى، أو من الشرق الأقصى إلى دول الشرق الأوسط. كما توجب تطوير خدمات شركة طيران دولية مثل شركة طيران الإمارات. ومن أجل ترسيخ صورة دبي إعلامياً، أنشأت الإمارة بضع محطات تلفزيونية ذات اختصاصات متنوعة.

ومن بعد، بدأت دبي تطوّر ما سمّي بالمدن الاختصاصية، سواء منها مساحات خصّصت للإعلام ضمت العديد من شركات البث التلفزيوني العربي والخليجي والدولي، أو ما سمّي بالمدينة الصحية التي كان الهدف منها استقطاب كفاءات طبية متميزة، وكذلك مدينة الثقافة، والجزر الاصطناعية... إلخ.

وأواخر التسعينيات كانت مساعي التطوير الداخلي قد تشعّبت إلى حدّ ما، وكانت الخبرات قد تراكمت في شركات دبي الرئيسية التي انطلقت لإنجاز مشاريع عقارية في الشرق الأوسط، ومن بعد دخلت شركة دبي الدولية الأسواق العالمية عبر تملكها حصصاً في سوق لندن المالية، وفنادق في إنكلترا والولايات المتحدة، إضافة إلى شركة تملك بضعة مرافئ في الولايات المتحدة، كما تملك بضعة مواقع استراتيجية لخزن مشتقات النفط وتوزيعها.

الدخول إلى مجال الاستثمارات الدولية أوجب على شركات دبي الكبرى التوجّه إلى المصارف العالمية، مثل دويتشه بنك، وبنك HSBC، وبنك باركليز، وكريديه سويس، وسيتي بنك، ورويال بنك أوف سكوتلندا... إلخ. أدّى هذا التوجه الذي لقي ترحيباً من المصارف المذكورة والعديد غيرها، إلى ربط هذه التسليفات الملحوظة بأوضاع المصارف والاقتصادات المعنية، ومن هنا كانت بداية الأزمة.

إمارة دبي التي تألّقت سياحياً وتجارياً وإعمارياً منذ أواسط التسعينيات، خاضت مجال الاستثمارات الدولية في حقول الفنادق، وشركات إدارة الأسواق المالية، وشركات إدارة المرافئ، والمشاريع العقارية، ووسائل خزن النفط والغاز، والطيران. ولتمويل هذه التوجّهات، اقترضت الشركات المعنية، وغالبيتها شركات في يد الحكومة، مبالغ قد توازي ٧٠ مليار دولار، في حين إن مقتضيات التطوير الداخلي، سواء لتوسيع منطقة جبل علي أو لتحسين وضع الطرق، أو توسيع المطارات... إلخ، استوجبت اقتراض نحو ٢٠ مليار دولار للمشاريع الداخلية.

وكان أكثر المعلقين توجساً من مخاطر ديون إمارة دبي من البريطانيين، هذا مع العلم أنّ البريطانيين كانوا وما يزالون كبار المديرين والمستشارين في دبي، وهم أقرب المقرّبين إلى الشيخ محمد بن راشد الذي ذهب بعيداً في تطوير الإمارة بحيث صارت كالطير المغرّد خارج سربه، وباتت دبي بالفعل «المدينة المعولمة» الأولى في العالم، إن على صعيد المعاملات الحكومية الإلكترونية الميسّرة والسريعة، أو على صعيد توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإعلامية والمالية والاستثمارية العالمية.

مصرفان في بريطانيا تسببا في إطلاق الأزمة المالية العالمية منذ آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبخسارة نهائية لما يساوي ١٥٠ مليار دولار - في مقابل ٩٠ ملياراً تمثل

كامل ديون حكومة دبي وشركاتها مقابل استثماراتها الخارجية في المقام الأول - ولم تثر أية ضجة حول أوضاع المصرفين وتأثيرهما في بقية الدول، وفي النظام المالي العالمي. إنهما مصرفان لا يزيد عدد موظفيهما على ١٥,٠٠٠ موظف واجهوا العالم بخسائر تبلغ ١٥٠ مليار دولار، في حين إن وضع إمارة دبي الدائن أفضل بكثير من المدين - بفضل تملك موجودات منتشرة عالمياً تساوي أكثر من ١٢٠ مليار دولار بالأسعار الحالية - ودبي وفّرت العمل والنشاط لأكثر من ٨٠٠ ألف عامل وموظف وفني من جنسيات مختلفة، وأبرز الجاليات الأجنبية في الإمارة هي الجالية البريطانية.

إنّ شركات دبي التي انطلقت عالمياً وإقليمياً هي بالتأكيد مُلك، بغالبية أسهمها، لحكومة الإمارة، لكن هذه الشركات أرسيت على أسس عمل القطاع الخاص، وقد أرادت حكومة دبي أن تجعل من دبي المدينة المعولمة الأولى مع تأمين تسهيلات ضرائبية مميّزة بندرتها، وخدمات متطورة ومدهشة بتنوّعها، وتالياً كان التوجّه الحكومي دائماً نحو زيادة الفعالية ومواكبة المعاصرة والانفتاح على المؤسسات المالية الدولية، التي باتت موجودة بقوة وتنوّع في مركز دبي المالي الدولي. والمصارف الموجودة في الإمارة شملت «ليمان برانرز» و«سيتي بنك»، و«دويتشه بنك» و«HSBC» (البنك البريطاني للشرق الأوسط سابقاً) وال «ب. إن. ب. باري با»، و«السويسيتة جنرال»، و«الكريدي سويس»، والبنك العربي، وبنك صادرات إيران، وواحد أو أكثر من المصارف الهندية المتوثبة.

عندما دخلت شركات دبي مجال العولمة في الخارج، كما فعلت الإمارة في الداخل، تلفتت إلى المصارف الدولية القائمة عندها للحصول على المشورة في شأن مشاريعها المستقبلية، ومن ثمّ طلبت منها تمويل هذه المشاريع. ولذا يمكن القول إنّ ٩٠ بالمئة من استثمارات شركات دبي في الخارج أنجزت في ضوء توصيات المصارف الدولية، ومن خلال التسهيلات المالية لها.

إذا نظرنا إلى لائحة المصارف التي لديها ديون تفوق الـ ٨٠ مليار دولار تمثل تسهيلات لشركات دبي، نجد أنّ المصارف البريطانية، أي HSBC وBarclays وRBS وLloyd's وغيرها هي مسؤولة عن قروض بقيمة ٥١ مليار دولار.

كذلك نجد أنّ المصارف الألمانية وفّرت ١١ مليار دولار، والمصارف الفرنسية ١٠ مليارات دولار، والمصارف السويسرية ٥ مليارات دولار، والمصارف الأمريكية ٥ مليارات دولار، والمجموع هو ٨٢ مليار دولار. والرصيد ما بين المجموع وكامل الدين البالغ ٩٠ مليار دولار توافر من مصارف إماراتية وإيرانية وهندية وكويتية وبحرانية.

- ٤ -

إنّ أزمة دبي في المدى المتوسط (٢ - ٣ سنوات) لن تكون أزمة إذا تمّت ترتيبات إعادة جدولة رصيد الدين. ومعلوم أن حكومة أبوظبي وفّرت ١٠ مليارات دولار للإسهام في سدّ المستحقات القريبة الأمد، ومجموعها ١٤ مليار دولار لعام ٢٠١٠، وبقية الديون تستحق لاحقاً.

وهناك بالتأكيد استعداد لتوفير مليارين ونصف مليار أو أكثر لدبي، كي لا تواجه أزمة شديدة. ولدول الإمارات، كما لدول مجلس التعاون الخليجي، مصلحة في تفادي تفشي الأزمة، فخصائر الأسواق المالية في هذه البلدان تفوق الرصيد المطلوب، أي ٢,٥ مليار دولار، أضعافاً مضاعفة.

الخطوة الأولى في مواجهة الأزمة هي إشعار المصارف الدائنة بمسؤوليتها عن التوصيات والقروض التي قدمتها إلى دبي، فإذا أرادت تحصيل قروضها بسرعة قصوى، فلتذهب إلى وسائل التصفية السريعة لموجودات ملحوظة. لكن هذه المصارف تترك عقم هذا المنهج، إذ عليها أن تسعى إلى امتصاص الأزمة التي هي حيلة ممارساتها في المقام الأول، حتى لو اقتضى الأمر تمديد التسهيلات الإقراضية الحكومية في بلدانها الأم.

ليس ثمة من ينكر جدوى تملك نسبة مقبولة في شركة إيدس (EADS) لتصنيع «الإيرباص» والطائرة المقاتلة الأوروبية وغيرها من المنتجات المتطورة، كما ليس ثمة من يعتبر الاستثمار في ملكية الشركة مالكة سوق لندن المالي عملية خاسرة، أو تملك عدد من المرافق في الولايات المتحدة وإدارتها، وتملك فندق «كارلتون تاور» في لندن... إلخ.

يجب ألا تكتفي دبي بإعادة جدولة استحقاقات الديون التي تقع على عاتق شركاتها. وهذا الأمر بحكم المؤكد ممكن، بل يجب أيضاً أن تسعى إلى تمويل إنجاز مشاريع قائمة قاربت الانتهاء، وتوقيف العمل عليها مضر، لأن الاستهلاك يعمل على تآكل قيم المشاريع ما لم تنجز، وحينئذ، وحتى لو لم تشغل بصورة كاملة، يمكن صيانة المشاريع بشكل أفضل.

وقياساً بضرورة إنجاز مشاريع كبيرة توقف العمل عليها، نرى أن ضرورات تمويل حكومة دبي وشركاتها لعام ٢٠١٠، لا بد من أن تساوي ٢٠ مليار دولار، منها ١٤ ملياراً لتسديد استحقاقات ديون، و٦ مليارات لإنجاز مشاريع مهمة، توفر لدبي في المستقبل طاقات أوسع وأرفع للإنجاز على صعيد المنطقة والعالم.

إنّ الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية بدأت تتعافى، وإن ببطء، علماً بأن أسعار الأسهم والسندات تحسّنت بنسبة ٥٠ بالمئة في الكثير من الدول الصناعية، وفي حال تحسّن أسعار الأسهم والسندات والموجودات بنسبة ١٠ - ٢٠ بالمئة عام ٢٠١٠، لن تعاني إمارة دبي ضغوطاً لتسييل موجوداتها.

إعادة الجدولة، مع إيفاء مستحقات عام ٢٠١٠، والاستمرار في إنجاز مشاريع استراتيجية، كلها أمور تساهم في تأكيد دور دبي مستقبلاً. ويجب أن نتذكر أن عولمة دبي كانت في المقام الأول من صنع البريطانيين ومشاركتهم ومباركتهم. ومن الجاليات الكبيرة المستفيدة من انفتاح دبي إمارياً وإعلامياً وتجارياً ومالياً كان اللبنانيون في طليعة العرب.

دبي المستعدة صحتها المالية وتآلقها الإنجازي ودynamيتها، وجاذبيتها للزوار والمستثمرين والتجار والمصرفيين، هي ضرورة حضارية واقتصادية لمنطقة الخليج، من إيران والعراق شمالاً إلى سلطنة عُمان جنوباً، واليمن إلى الجنوب الغربي، والمحافضة على دور دبي وتطوير ما حققته يجب أن يكون هدفاً لكل عربي يرغب في نجاح العرب مستقبلاً.

المناقشات

سليم الحصّ

اتخذت أزمة دبي حجماً كبيراً، نظراً إلى أن الإمارة ليس لها عمق، بمعنى أن الأزمة كانت بحجم الإمارة برمّتها، في امتدادها الجغرافي وحجمها الاقتصادي. لو كانت دبي وأبو ظبي مثلاً في كيان واحد، لكان وقع الأزمة أخفّ، إذ إن أبو ظبي تستطيع امتصاص تداعيات الأزمة، وبالتالي ما كان للأزمة الضجّة التي تسبّبت بها.

أزمة دبي قد لا تعدو حجماً أزمة «جنرال موتورز» في الولايات المتحدة الأمريكية. ويلاحظ أن أزمة «جنرال موتورز» لم يكن لها ذاك الوقع، لأنها لا تشكل سوى جزء يسير من الاقتصاد الأمريكي الذي يستطيع أن يمتصّ تداعيات الأزمة. أما أزمة دبي، فكان وقعها مدوياً لأن إمارة برمتها انهارت بانهييار ماليّتها. فقد ظهر من الأزمة أن دولة الإمارات لا وجود فعلياً لها. فلكل إمارة من الإمارات كيانها الاقتصادي المستقل. فالأزمة لم تشمل أبو ظبي وسائر الإمارات.

الدرس الذي نستخلصه من تجربة دبي هو أن العمق الاقتصادي يجب أن يكون له حساب في تقدير ملأة المدين دولياً، وقدرته على الدفع في نهاية المطاف. لو كانت دبي ولاية من ضمن كيان عربي جامع، لكانت قدرة المدين على الدفع أكبر كثيراً من قدرته بوجود كيان مستقل يسمّى دبي.

خلاصة القول إن مشكلة دبي كبيرة وصغيرة في آن واحد. هي كبيرة إذا اتخذت مستقلة عن محيطها، وقدرت بالنسبة إلى ذاتها. وهي صغيرة إذا اتخذت جزءاً من كل، أي جزءاً من الاقتصاد العربي، كما هي شركة «جنرال موتورز» في الاقتصاد الأمريكي.

ابتسام الكتبي

شكراً لمركز دراسات الوحدة العربية على عقد هذه الندوة.

في البدء سأطرح سؤالاً: هل دبي كنموذج كان ناجحاً أم لا؟ في تقديري كان ناجحاً، شئنا أم أبينا، وجزء من مؤشرات هذا النجاح بالنسبة إلينا كإماراتيين، أن إمارة صغيرة الحجم استطاعت أن تضع نفسها في بؤرة الضوء على الساحة العالمية، إلى درجة أن الإماراتيين عند

سفرهم إلى الخارج، باتوا يعرفون بأنفسهم عند سؤالهم عن البلد التي قدموا منه على أنهم من دبي، سواء كانوا يقطنون فيها أم لا، لأن العالم أصبح يعرف دبي أكثر من معرفته بالإمارات.

لا شك في أن تجربة دبي تعدّ إحدى أهم التجارب العربية التي مثلت نموذجاً يُحتذى به في المبادرة والتطلع إلى التقدم والرقى الاقتصادي. لقد كانت بأفكارها الجريئة تجارياً واقتصادياً نموذجاً فرض نفسه، ليس على منطقة الخليج فقط، وإنما على الشرق الأوسط، ولم يخل الأمر من بعد عالمي. وعند عقد المقارنات بين دبي وغيرها من التجارب، كانت دبي تأتي دائماً في المقدمة. هذه التجربة ظلت أيضاً حديث الإعلام الدولي، حيث تحولت إمارة صغيرة، لا تتجاوز مساحتها عدداً من الكيلومترات المربعة، إلى مركز جذب اقتصادي واستثماري من جميع أنحاء العالم. بل إن تمكّنها من جذب رؤوس أموال خارجية هائلة، ومن الحصول على قروض ضخمة من أكبر المؤسسات المصرفية العالمية - سواء اتفقنا أم اختلفنا مع هذا النهج - هو دليل على النجاح. لكن كنه هذا النجاح ومدى استمراريته وأكلافه، فذلك أمر آخر.

استطاعت دبي تحقيق قفزتها الاقتصادية في المنطقة عبر طريقة إدارة للإمارة، وكأنها شركة لها رئيس ومجلس إدارة. وأفلح ذلك في تلافي البيروقراطية وتسهيل خطط تنمية طموحة جداً بتمويل ائتماني واستثمارات متنوعة. وأصبح نموذج دبي ملهماً لكثير من دول المنطقة التي صارت تقلّدها في العقار والخدمات المالية، وحتى محاولة تطوير السياحة. ولم يقتصر الانبهار بالنموذج على دول خليجية، مثل قطر والكويت، وإنما امتد إلى دول راسخة، لديها نمط تنمية ممتد، مثل مصر والمغرب وغيرهما.

السؤال الثاني هو: ماذا لو لم تحدث الأزمة المالية العالمية؟ هل كان هذا النموذج سينكشف أم لا؟ دبي هي الأكثر انفتاحاً من الناحية التجارية. فهي مركز للاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، وهي وجهة سياحية، وكان من الطبيعي أن تكون الأكثر تعرضاً وتأثراً بالتداعيات العالمية للأزمة، وهذا لا يعيبها في شيء. والخطأ الذي حصل ليس في هذا الإنجاز الذي كانت «تحسد» عليه، بل في التوسّع دون حساب في غياب معايير الرقابة والمساءلة، وفي غياب ما يعرف بالحاكمة الجيدة.

إن ما فاقم المشكلة بالنسبة إلى دبي هو الاعتماد على التمويل الأجنبي بشكل كبير، وهو ما جعلها عرضة لمزيد من المخاطر عند حدوث التراجع الاقتصادي. إضافة إلى أن دبي في سعيها إلى تحقيق المشاريع الكبيرة، كمشروع النخيل، وبرج دبي، وغيره من المشاريع التي تريد دبي أن تكون علامة دولية لها، زادت من نمو الائتمان المصرفي بشكل كبير جداً، وهو ليس مشكلة في حد ذاته إذا كان هناك نمو يقابله، ولكن المشكلة أنه من المعروف اقتصادياً أن نمو الائتمان بشكل كبير يؤدي حتماً إلى تراجع في النمو الاقتصادي المستقبلي، نظراً إلى الحاجة إلى سداد التزامات الديون في المستقبل.

إن المبالغة في التمويل بالديون ينطوي على مخاطر كبيرة، ذلك أن الديون تنطوي على عدم المسامحة أصلاً. كما أنها كشفت أن الاستثمار في سلع وخدمات الرفاهية، ومنها المشاريع السياحية، ينطوي على مخاطر كبيرة أيضاً، وذلك لأن الطلب على مثل هذه

المشاريع يحتاج إلى مرونة داخلية عالية. وهذا ما لا يتوافر دائماً. فإذا اجتمع التمويل بالديون مع انخفاض الدخل كانت المخاطر مضاعفة.

ما أشار إليه د. خير الدين حسيب عن الأكلاف السياسية والاجتماعية للنمو الاقتصادي في دبي هو أمر يستحق التوقف عنده. لا شك في أن أهم هذه الأكلاف هو تخلخل التوازن السكاني للإمارة على حساب مواطنيها الأصليين، وما نجم عنه من شعور بالتهميش والغربة وضياح هويتهم الوطنية في مجتمع تشاركهم العيش فيه ٢٠٠ جنسية سيطرت على عناصر المشهد اليومي في حياة الإمارة، طولاً وعرضاً.

إن وجود هذا العدد الهائل من الوافدين كان له أيضاً تداعياته الأمنية التي تمثلت في ارتفاع معدلات الجريمة بشكل غير مسبوق، كمّاً ونوعاً، الأمر الذي ألقى بتبعاته على جهاز الضبط الأمني، الذي بالرغم من كفاءته، إلا أنه بات من الصعب عليه مواكبة التزايد المتسارع لأعداد القادمين من كلّ حذب وصوب إلى دبي عديداً وأمنياً. إلى جانب ذلك، ما شكله هذا التواجد البشري الهائل - من إرهاب للبنى التحتية والخدمات التي كانت تستنزف باستمرار أموالاً طائلة - يوازي ما اجتذب من رؤوس أموال خارجية، لتوسعتها وتحسينها لمقابلة الحجم الهائل من البشر القادمين من الخارج. لكن، في المقابل، كل ما أنفق على البنى التحتية، بالرغم من تكاليفه العالية، هو في نظري استثمار للمستقبل، فحتى لو رحل البشر عن دبي بفعل الأزمة، ستظل هذه البنى قائمة.

بالنسبة إلى المستقبل، لقد بنت دبي في العقدين الأخيرين سمعة جعلت التأمين على ديونها وأعمالها أقل كلفة من أيّ مكان. لكن الأزمة الأخيرة سترفع هذه الكلفة، ومن ثم فإن تمويل هذه المشروعات هو المعضلة التي ستواجه دبي في المستقبل.

حقيقة، إن الأزمة المالية أفقدت دبي الكثير من وهجها وبريقها بسبب تراكم القروض وسوء إدارة الديون، لكن بوسع دبي استعادة مكانتها وما خسرت مع الوقت، فدبي ستظل:

أولاً: مركزاً خدمياً ومالياً رئيسياً يقع في الجغرافيا وسط مجموعة من الاقتصادات الغنية، ولكن المغلقة نسبياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (العراق، إيران، السعودية... إلخ)، وبالتالي فإن دبي ستظل تمثل نقطة خدمات مالية وسياحية رئيسية لهذه الدول، تقوم على انفتاح مالي استثنائي، وإعفاءات ضريبية شاملة، وصناعة سياحية تقوم حصرياً على الترفيه.

ثانياً: نتيجة للظروف الجغرافية نفسها، فإن دبي ستبقى المنفذ الرئيسي لعدد من الاقتصادات المغلقة نسبياً على الاقتصاد العالمي، إما بفعل قرارات حمائية تغلق بعض القطاعات الاقتصادية (مثال: ظلت دبي طوال عقد التسعينيات المصدر الرئيسي لتوريد الذهب إلى الهند، حيث يمنع استيراده)، أو بفعل عقوبات دولية (مثال: الاقتصاد الإيراني، الذي تعدّ دبي نافذته على العالم، وآلية تجاوزه للحظر على توريد العديد من المنتجات له).

ثالثاً: وبمنطق «الواحة المنفتحة في بؤرة اقتصادية مغلقة نسبياً» نفسه، تعدّ دبي مركزاً رئيسياً لتصريف فوائض رؤوس الأموال، سواء المحلية (من إمارة أبو ظبي المنتجة الكبيرة للنفط) أو الإقليمية (الخليجية أساساً).

الياس سابا

تُعطي الورقة المقدمة خلفية ممتازة لموضوع الحلقة النقاشية. ولقد وجدت مناسباً أن أتقدم ببعض الإضافات على شكل ملاحظات أو أسئلة علّها تضيء على بعض الجوانب التي لم تتطرق إليها الورقة.

أولاً: من الخطأ أن يُسحب نموذج دبي في مجال الأزمة المالية التي تتعرض لها على النموذج التقليدي لأي بلد آخر، ذلك أن دبي، بالمنظار الاقتصادي العلمي، هي أقرب ما تكون إلى سوق محدود النشاطات منها إلى اقتصاد وطني أو قومي. بهذا المعنى، فإن نموذج دبي يختلف اختلافاً كبيراً عن نموذج الولايات المتحدة الأمريكية، أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو الهند أو البرازيل... إلخ. ولقد اخترنا هذه الأمثلة الصارخة لإظهار وجهة نظرنا بوضوح. بمعنى آخر، إن نشاطات دبي الاقتصادية محدودة وغير شاملة، وأهمها طبعاً في مجال الخدمات، المالية والسياحية والتجارية، وفي مجال الاستثمار العقاري، كما في مجال الاستثمار الخارجي. ولا ننسى أن دبي، وبسبب موقعها الجغرافي المميز، كانت على الدوام مركزاً للتجارة المثلثة (والتهريب). وبعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران استفادت دبي من التجارة مع إيران، خاصة في ضوء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. إذن، فإن مجال النشاط الاقتصادي في دبي محدود مقارنة بغيرها من الدول. حتى ولو أنها ضمن دولة الاتحاد، إلا أن اقتصادها تفرّد بخصوصية ظاهرة جعلته سوقاً مستقلة عن سوق الاتحاد ككل. إنها أقرب إلى سوق متخصصة (Specialized Market Place).

ثانياً: حتى كسوق، فإن نموذج دبي لجهة الاستثمار والتمويل خاصة، لا يصح أن يقارن بالأسواق التي تعرّضت في نهاية صيف ٢٠٠٨ لأزمة التسليف وتداعياتها، ذلك لأن سوق دبي يتسم بانعدام المنافسة، وبالهيمنة على السوق (Market Concentration) بسبب وجود لاعب واحد يشكل نسبة وازنة من مجموع حجم السوق. وحتى هذا اللاعب الواحد هو في الغالب شخص طبيعي واحد، وليس مؤسسة تتخذ قراراتها عبر المشاركة الجماعية. وعليه، فإن قوى السوق التي تفترض الأدبيات الاقتصادية الليبرالية أنها تلعب دوراً إيجابياً وتوازناً معطلة إلى حد كبير بسبب غياب المنافسة واللاعبين الكثر.

ثالثاً: أتجرأ أن أقول إن أزمة دبي كانت ستقع حتى لو لم تحدث الأزمة المالية العالمية. وهنا اعتبر أن مشكلة دبي هي مشكلة عضوية تتعلق بنوعية الاستثمارات، وخاصة الداخلية منها، التي اجتذب القطاع العقاري النسبة الأكبر منها. وأستند في طرحي هذا إلى نظرية المسرّع (Accelerator) في أدبيات اقتصاد الدورات الاقتصادية (Trade Cycle). والنظرية هذه تقول إن الانكماش أو التراجع الاقتصادي سيحدث إذا لم تستمر الاستثمارات بالارتفاع بنسبة متزايدة، أي أنه بمجرد أن تخفض نسبة زيادة الاستثمار فإن التراجع الاقتصادي سيحدث. وصدقية هذه النظرية تكون أعلى في مجال الاستثمار بالسلع المعمّرة، والبناء، وبالطبع هو من أكثر السلع المعمّرة، وهو ما يجتذب نسبة مرتفعة من الاستثمارات في دبي.

رابعاً: أمّا لجهة تأمين التمويل (أي جانب العرض للنشاط الاستثماري)، فإن دبي تختلف عن غيرها من النماذج بسبب أن صاحب المال قد يكون مستعداً لأن يقبل بنسب مردود

منخفضة أو حتى سلبية، وذلك بسبب كون بعض المال المتوافر للاستثمار قد يكون ناتجاً من عمليات غير شرعية أو مجانية للقانون.

خامساً: كذلك، فإن ما يميّز دبي من غيرها من النماذج الاقتصادية هو أن لدى دبي عرضاً (Supply) من اليد العاملة غير محدود تقريباً بسبب الكمّ الهائل من اليد العاملة القادمة من شبه القارة الآسيوية ومن غيرها من البلدان الآسيوية والشرق أوسطية، الأمر الذي يسمح لرّب العمل أن يحدّد هو أجر العمل بما يناسب اقتصاديات مشروعه. وعليه، فإن اقتصاديات الأجر (Wage Economics) لا تؤدي أي دور في تحديد مربحية أو مردود المشاريع الاستثمارية. وفي هذا المجال، لا يمكن لنا أن نغفل الحديث عن استغلال العمال الوافدين، وعن الغبن الكبير اللاحق بحقوقهم الإنسانية والمدنية.

سادساً: يشكو نموذج دبي من غياب الشفافية، سواء بموضوع الأرقام المتعلقة بالاستثمارات أو الديون والفوائد... إلخ، وكذلك بغياب الطمأنينة إلى الحقوق التجارية للمتعاملين في السوق. وعليه، فإننا نتوقع أن يصار إلى الاتفاق بين كبار الدائنين وكبار المدينين بسريّة، ودون الكشف على كامل المشهد الاستثماري/المالي/الاقتصادي. وهذا أمر في غاية الخطورة والضرر لبلد يطمح إلى أن يكون مركزاً مالياً وتجارياً ومركز أعمال إقليميًّا ودولياً.

سابعاً: لا يمكن لي أن أنهي ملاحظاتي دون القول إنه قد يكون للعوامل السياسية دور في بروز أزمة دبي، إما لأنها تمارت أكثر مما هو مسموح لها بسبب علاقاتها مع إيران أو لأكثر من سبب سياسي آخر!

أخيراً، يصعب عليّ أن اقتنع بأن بلداً ما، يفتقر إلى الموارد الطبيعية، ويفتقر كذلك إلى الموارد البشرية، كما يفتقر إلى المناخ المؤاتي، وإلى النظام القانوني الملائم، وذا حجم صغير جداً، يمكن له أن يؤمّن نسبة مرتفعة من التطور الاقتصادي بشكل مستمرٍ ودائم، وإلا فإن دبي قد تكون قد اكتشفت سرّ «الشباب الدائم» و«الحياة الأبدية»!

غسان طهوب

نحن نجلس في ضيافة الحصن الحصين للفكر القومي العربي الذي يضع «الوحدة العربية» على رأس جدول اهتماماته. ويبدو أن بعض الإخوة لا يرون صورة للوحدة العربية سوى صورة اندماجية متخيلة ترى نموذجها في الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١، وبالأمال التي أطلقتها والإمكانات المفترضة التي كانت ستترتب عليها فيما لو قيض لها الاستمرار. ويبدو أن الحنين إلى تلك الصورة، بخاصة عند الذين عاصروها، يجعلهم يعرضون عن الصيغة الفدرالية (الاتحادية)، ويذهبون إلى اعتبار دبي دولة، ودولة الإمارات العربية المتحدة ليست دولة. وربما يكون فهمهم هذا مستمداً من مرجعيتهم المتخيلة. على أي الأحوال، الإمارات دولة فريدة من نوعها في الوطن العربي، فهي دولة اتحادية، قامت بالتراضي والتوافق بين مكوناتها، وتطورت بالتراضي والتوافق، وحلت المشاكل الداخلية التي صادفتها بهدوء وبالحوار والنقاش، وأعطت الأولوية في مسيرتها للتنمية الشاملة والبناء والتحديث والتطلع إلى أفضل الممارسات العالمية، واختارت التدرج نهجاً للتطور السياسي...

ونحن في الوطن العربي غير معتادين على نماذج وحدوية ناجحة من هذا النوع، وربما أن جغرافية هذا النموذج في الأطراف وليس في القلب تقلل عند البعض من وهجه... لا بأس... ولكن حين نقرأ ونفسر ونحلل الأحداث التي تخص الإمارات، يجب أن نتذكر دائماً الطبيعة الاتحادية «الفدرالية» لدولة الإمارات لكي لا تصل القرارات والتحليلات والأحكام إلى نتائج خاطئة. هل هذه الصيغة بحاجة إلى تطوير، نعم وهي تتطور، لكن هذا موضوع آخر. وبخصوص موضوع ديون شركة دبي العالمية، فهي، كما أشارت ورقة د. مروان اسكندر من نيول آثار الأزمة المالية العالمية التي بعد ذروتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، آنذاك، وبعد دراسة آثار الأزمة في الإمارات، وفي وقت قياسي، اتخذت السلطة الإماراتية الاتحادية الإجراءات الضرورية التي تصدت لآثار الأزمة على الاقتصاد الوطني، وكان هذا التصرف من تحصيل الحاصل لأن كافة الشؤون السيادية بما فيها السياسة النقدية والتشريعات الاقتصادية، هي من اختصاص السلطات الاتحادية. وأنداك ضخ المصرف المركزي السيولة الضرورية إلى المصارف وكفل الودائع في البنوك الوطنية وفروع البنوك الأجنبية، مما حمى الجهاز المصرفي بكافة مكوناته... أما التقديرات الأخيرة من أبو ظبي إلى دبي فليست غريبة. هل كان يمكن لأحد أن يتصور أن أبو ظبي التي تفقد الدولة الاتحادية منذ تأسيسها يمكن أن تتأخر عن الوقوف إلى جانب أية إمارة وبخاصة إمارة دبي؟... أنا أعتقد أن نموذج دولة الإمارات الوحدوي لم يأخذ حقه من الدراسة من جانب الفكر القومي العربي أو المهتمين بالشأن العربي العام، ورغم أن هذا النموذج يطرح آفاقاً واسعة أمام صيغ وحدوية عربية ممكنة في المستقبل، وبرغم أن نجاح الإمارات واستقرارها وقوة اقتصادها ودرجة تطورها الشامل وحضورها الإقليمي والدولي لا يحتاج إلى شروح، فالشواهد تتحدث عن نفسها.

أنا مثل كثيرين، أرى أن الشيخ زايد من أهم زعماء التغيير والتحديث في التاريخ العربي الحديث... ومن يدرس تاريخ وواقع الإمارات الاجتماعي والسياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين سيكتشف في قيام اتحاد الإمارات سنة ١٩٧١ إنجازاً تاريخياً ضخماً ترتب عليه قيام دولة جديدة ومجتمع جديد وهوية وطنية جديدة وإنجازات ضخمة في كافة مجالات التنمية وبخاصة التنمية البشرية. خلال أقل من ٤٠ سنة انتقلت الإمارات من أمية تزيد على ٩٠ بالمئة إلى نسبة متعلمين تزيد على ٩٠ بالمئة، ومن مستويات متدنية لمعدل العمر إلى مستويات عليا... تقدم في كافة مؤشرات التنمية وتنفوق على المستوى العربي، ونزوع دائم نحو أفضل الممارسات، واستعداد دائم للمراجعة والتعديل والتطوير.

أيضاً، يبدو أن الكثيرين ينظرون إلى منطقة الخليج العربي من «نظرة نفطية». والبعض لديه «صور نمطية» مسبقة، تماماً كما تسيطر «الصور النمطية» على نظرة كثيرين في الغرب للعرب بعمامة بمن فيهم عرب الخليج... قلة قليلة من المثقفين العرب تعرف التاريخ الحقيقي لمنطقة الخليج العربي... قلة تعرف أن منطقة جنوب الخليج العربي كانت الأولى التي تتعرض للغزو الأوروبي في بداية القرن السادس عشر، وقلة أقل تعرف عن التفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية في تلك المنطقة منذ ذلك التاريخ، وقلة قليلة تعرف مثلاً الآثار الكارثية لاختراع اللؤلؤ الصناعي الياباني على المنطقة في العام ١٩٢٩، وكيف تمكنت من تجاوز هذه الآثار التي كانت أصعب وأشد وقعاً على أبناء المنطقة من آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

أما بالنسبة إلى دبي، فنشاطها التجاري الإقليمي عمره أكثر من مائة سنة. وهي مركز تجاري رئيسي للمنطقة منذ منتصف القرن الماضي. ونجح تجارها في بناء شبكات أعمال ممتدة عبر العالم، وتراكت فيها خبرات وعلاقات عمل باتت من مصادر قوتها. أما عن العلاقات التجارية الواسعة مع إيران، والوجود الإيراني في دبي والإمارات، واستطراداً في دول مجلس التعاون، والتلميح أحياناً إلى وجود نسبة من مواطني دول المجلس من أصول إيرانية، فأود أن أشير إلى نقطتين: الأولى؛ أن كافة التجار في الإمارات ودول المجلس يتنافسون على الأسواق الإيرانية، مثلهم مثل نظرائهم في العالم أجمع، لكنهم يتمتعون بميزة نسبية هي القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية. أما النقطة الثانية فتتعلق بالخليج نفسه، فهذا الشريط المائي الضيق كان دائماً بمثابة شريان تواصل بين الشاطئين ولم يكن حاجزاً. وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت الغالبية العظمى من سكان الشاطئ الشرقي وعلى امتداد أكثر من ٨٠٠ كلم من العرب السنة، وبعض التقديرات تشير إلى نسبة ٩٠ بالمئة. وأهم موانئ الخليج في ذلك الزمن، وهو ميناء لنجة، كان حاكمه من القواسم الذين يحكمون رأس الخيمة والشارقة... والمجال لا يسمح للاستطراد في تعداد أبرز فروع القبائل العربية التي استوطنت الشاطئ الشرقي وتولت مسؤوليات العديد من مدنه وموانئه وجزره. فمنذ الفتح الإسلامي تدفقت هجرات عربية عديدة على الشاطئ الشرقي للخليج، وإحدى أكبر الهجرات حدثت في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة الاضطرابات والانقسامات الشديدة في أواخر سنوات الدولة العربية. وكان انتهاء حكم القواسم في لنجة سنة ١٨٩٨ صفحة جديدة في تاريخ منطقة الخليج، وكان من أحداثها البارزة هجرة نسبة كبيرة من عرب الساحل الشرقي «الإيراني» إلى الساحل العربي...، فالقصد من هذا المرور السريع على التاريخ، الإشارة إلى أن التبادل الإنساني والتجاري بين شاطئ الخليج هو حقيقة تاريخية وجغرافية فوق الأحداث السياسية العابرة. والسياسة تتحرك دائماً بحركة المد والجزر. وهذا ربما يفسر كيف توجد للإمارات علاقات تجارية واسعة مع إيران بوجود خلاف سياسي جوهري على الجزر الثلاث التي تحتلها إيران.

الآن نعود إلى ديون دبي. أوافق ورقة د. مروان اسكندر على أن دبي هي واحدة من أكثر المدن المعولمة. ولأنها كذلك فمن البديهي أن يكون تأثر شركاتها بالأزمة المالية العالمية أكثر من غيرها.

دبي قدمت تجربة عربية فريدة. قدمت نموذجاً تنموياً حقق معدلات نمو مرتفعة من دون وجود موارد طبيعية، بالاعتماد على الابتكار والطموح والتوظيف الأقصى للموقع الجغرافي وخبرة الأعمال المتراكمة في المدينة، وبنيتها التحتية التي كانت منذ نصف قرن الأكثر تطوراً في المنطقة.

الأزمة العالمية جففت السيولة عبر الأسواق والمصارف الدولية، وكان القطاعان المصرفي - المالي والعقاري الأكثر تأثراً من هذا الجفاف. وأتصور أن شركة دبي العالمية لو طلبت في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إعادة جدولة ديونها لما التفت إليها أحد، لأن الجزء المتعثر من الديون مجرد نقطة صغيرة في محيط الأزمة المالية وأرقامها التريليونية. وحقيقة الأمر، أنا لا أعرف لماذا لم تعالج الشركة ديونها في ذلك

الوقت... يا إخوان دبي فكرت خارج الصندوق، وفتحت نوافذ جديدة على المستقبل. وبغض النظر عما إذا كان طموحها كبيراً جداً، وأكبر من الموارد المتاحة، فإن دبي لها ما لها وعليها ما عليها. وهي لا تدعي أنها محصنة من الأخطاء والأزمات، فأحد شعاراتها الأثرية: «الخطأ جزء من العمل، من يعمل يخطئ والذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل». وحبذا لو يستطيع العرب مناقشة كل القضايا التي تهمهم بالشفافية التي نناقش بها موضوع هذه الجلسة. وبالتأكيد فإن طموح دبي واقتحامها الجريء لقطاعات اقتصادية وخدمية كانت محتكرة من العالم المتقدم، وعدواها الحميدة التي انتشرت في المنطقة، لم يكونا محل ارتياح أو ترحيب في العديد من دوائر الأعمال والمال الغربية، وربما بعض العربية. دبي، وحكماً الإمارات، وعد حقيقي لنموذج اقتصادي يتمتع بدرجة من الخصوصية المستمدة من المكان وثقافته، ويمتلك قابلية الانتشار في الإقليم والوطن العربي... ليس من دون معنى أن تختار الإمارات المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية من كوريا الجنوبية، علماً أن بين المنافسين الآخرين الولايات المتحدة وفرنسا.

وليس فوز أبو ظبي بالمقر الرئيسي للمنظمة الدولية للطاقة المتجددة أمراً عابراً، جاء هكذا... الإمارات خطاب مستقبلي في منطقة ذاهلة عن العصر، ومشغولة بالماضي أكثر من المستقبل، وبالكلام أكثر من العمل، وبالحفظ أكثر من الفهم.

عبد الخالق عبد الله

إن العرب عموماً هم أكثر الناس قرباً، لكنهم الأقل فهماً لما يجري في دبي. لذلك ينظر البعض إلى هذه التجربة التنموية الغنية بالكثير من التحامل والتجني، وحتى الاستخفاف، وآمل أن يعاد النظر في كل ذلك، لأن دبي نموذج يستحق الاهتمام. وأنا شاكر للمركز أنه أعد هذه الندوة من منطلق أن هذه التجربة ليست بتجربة إماراتية وخليجية، بل هي تجربة عربية، لها ما لها، وعليها ما عليها. وأودّ في هذا السياق توضيح مجموعة من المسلّمات:

أولاً، هذا هو عصر الكيانات الصغيرة بقدر ما هو عصر الكيانات الكبيرة. فلا يجب استبعاد الكيانات الصغيرة التي تحقق نجاحات مذهلة في عصر العولمة. والحقيقة أن الكيانات الصغيرة هي التي تجرّ الكيانات الكبيرة نحو النجاح الاقتصادي والتنموي. وأبرز مثال على ذلك سنغافورا، التي كانت وما زالت، القدوة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي الآسيوي، وخاصة الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم. سنغافورا هي المسؤولة عن خلق النمور الآسيوية التي تعتبر المعجزة الاقتصادية في عالم اليوم. الكيانات الصغيرة، مثل سنغافورا وهونغ كونغ وتايوان، تلعب أدواراً مهمة، ويجب عدم الاستخفاف بها. فالكيان الصغير يمكن أن يؤثر ويَجَرّ الكيانات الكبيرة، التي تتكون من مئات الملايين من السكان، إلى الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة والعولمة، كما نشاهد الآن في العالم. ولا يقتصر الأمر على الكيانات الآسيوية الصغيرة، بل هناك أيضاً في أوروبا نماذج، مثل أيرلندا وفنلندا وأستونيا، التي تحتل مواقع متقدمة في الاقتصاد العالمي، وتشكّل نماذج للدول الكبرى.

وفي الواقع العربي، وإلى جانب دبي، هناك لبنان، وهو أيضاً كيان صغير، ولكن دوره أكبر

بكثير من دور دول عربية كبرى من حيث السكان والمساحة. لذلك، نظرياً وفعالياً، يمكن للكيان الصغير أن يقود وينجح ويتحول الى قدوة ويؤثر في محيطه، كما تفعل حالياً دبي من حيث تأثيرها في محيطها الخليجي والعربي. النماذج التنموية لا علاقة لها بحجم الكيانات.

ثانياً، القول إن دبي منعزلة، وليس لها عمق، غير صحيح على الإطلاق. دبي هي في الأساس جزء لا يتجزأ من الحالة الإماراتية. لا يمكن فهم ما يجري في دبي بمعزل عن فهم ما يجري في الإمارات منذ تأسيسها قبل ٣٨ سنة. لقد حققت الإمارات نجاحات كبيرة خلال الـ ٤٠ سنة الأخيرة، حيث أصبحت هذه الدولة الصغيرة التي يبلغ عدد مواطنيها ٨٠٠ ألف مواطن، علاوة على وجود ٥ ملايين عربي ووافد أجنبي على أرضها، ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، بإجمالي ناتج محلي بلغ نحو ٢٩٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، أي أن الإمارات هي اقتصادياً أكبر من مصر والمغرب والجزائر وسورية مجتمعة، وتأتي مباشرة بعد العربية السعودية من حيث حجم الاقتصاد، رغم أن اقتصادها أكثر اندماجاً وافتتاحاً وتنوعاً من الاقتصاد السعودي. إذاً هناك حالة إماراتية، ودبي جزء من هذه الحالة التنموية المنتعشة. لقد أصبحت الإمارات خامس أكبر اقتصاد مُعولم في العالم، وفق ما يعرف بمعيار «G Index»، الذي يقيس أكثر وأقل الدول عولمة. لم يأت هذا النجاح من فراغ، بل هو حصيلة عمل واع، وجاء بالجهد والاستثمار والطموح والإدارة والرؤية الخلاقة. هناك جهود إنسانية بُذلت في هذا الأمر، وتستحق التقدير، وتؤكد أن بإمكان الكيان الصغير أن يؤدي دوراً كبيراً في محيطه.

ثالثاً، من المهم الإشارة إلى أن دبي والإمارات معاً لا يمكن الحديث عنهما خارج الحالة الخليجية في المحيط العربي. لقد حدث تحول نوعي في المشهد الاقتصادي العربي خلال الـ ٢٠ - ٢٥ عاماً الأخيرة، حيث تراجعت المراكز القيادية العربية التقليدية، كمصر والعراق وسورية، وبرز مركز ثقل عربي جديد في الخليج العربي. دول مجلس التعاون الست، الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان مجتمعة، تشكل حوالى ٦٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي العربي. وإذا ما تم اعتماد العملة الخليجية الموحدة، فهذه الدول ستصبح عاشر أكبر اقتصاد في العالم، وقد جاءت السعودية ضمن دول مجموعة العشرين التي تحكم الاقتصاد العالمي. ولم يبرز هذا المركز المنتعش بسبب النفط وحده، فالنفط موجود في العديد من الدول العربية، وأحياناً بكميات أضخم، كما هو الحال في كل من العراق وليبيا.

الحالة الخليجية الجديدة متكاملة، وليست حالة اقتصادية فقط. لا يمكن فهم دبي دون فهم هذا العمق الخليجي. دبي هي الوجه البارز لحالة خليجية منتعشة منذ أكثر من ثلاثة عقود. فإذا كانت المنطقة العربية تضمّ دولاً هشة (Fragile States) مثل السودان واليمن، ودولاً فاشلة (Failed States) مثل الصومال، فهناك دول منتعشة هي الدول الخليجية، وهي مصدر اعتزاز عربي. والحالة الخليجية حالة إعلامية بقدر ما هي حالة اقتصادية، فأبرز القنوات الفضائية، كـ **الجزيرة العربية**، والفضائيات الرياضية والفنية الأخرى، هي فضائيات خليجية. كذلك نرى في الحالة الخليجية انتعاشاً أكاديمياً وتعليمياً وبحثياً ومعرفياً، حيث تنصدر دول الخليج قائمة أفضل الدول العربية في الأداء المعرفي، وفق **تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩**. وتكفي الإشارة إلى أن السعودية تنتج ١٧١ اختراعاً سنوياً، في الوقت الذي لا يتجاوز إنتاج مصر من الاختراعات ٧٧ اختراعاً. كذلك نرى في الخليج أهم تجربة اتحادية وتعاونية

استمرت ٣٠ عاماً، هي تجربة مجلس التعاون، النموذج الذي يمكن أن يصبح نواة الوحدة العربية. علاوة على ذلك، نرى أن أهم تجربة ديمقراطية عربية هي الكويت، حيث تمتّ محاسبة رئيس الوزراء، وطرح الثقة فيه، وهو ما لا يحدث في أية دولة عربية أخرى. دبي مرتبطة بهذه الحالة الخليجية وتقع في قلبها، وهي ليست تجربة دون عمق ومنعزلة عن محيطها.

رابعاً: من أجل فهم أعمق لدبي، لا بدّ من فهم الاستراتيجية التنموية التي انطلقت منها دبي. هناك استراتيجية ورؤية تنموية واضحة، وهي من شقين: **الشق الأول** خلف نموذج دبي، هو الرغبة في تحوّل دبي إلى مركز خدمات لمنطقة جغرافية وسكانية تمتد من باكستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى وسط أفريقيا، هذه المنطقة الضخمة تفتقد مركز الخدمات. في آسيا هناك أكثر من مركز للخدمات، وفي أوروبا توجد مراكز عديدة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القارة الأمريكية، لكن منطقة وسط العالم تفتقد مركز خدمات متقدماً، وبالمستوى العالمي. دبي عت هذا النقص، وأرادت أن تقدّم نفسها كمركز للخدمات لهذه المنطقة التي تضمّ نحو ٣ مليارات نسمة. لقد استثمرت دبي كثيراً في البنية التحتية كي تقوم بهذا الدور. وقامت بتسويق وترويج نفسها لهذا الدور. لقد سبقت دبي المدن الأخرى إلى القيام بهذا التفكير الاستراتيجي، وقامت بتطوير مطاراتها وموانئها وبنيتها التحتية والتشريعية والمؤسسية والاجتماعية كي تكون جاذبة. لقد كان بإمكان أية مدينة أخرى أن تجربَ حظها، وتنطلق نحو تأدية هذا الدور، لكن دبي وحدها سبقت الآخرين. ما هو موجود في دبي غير موجود في المدن الأخرى في منطقة وسط العالم. لذلك دبي ضرورة اقتصادية لهذه المنطقة. دبي اليوم هي نقطة البدء ونقطة الانتهاء لجميع الطائرات والسفن والخدمات والسلع والاستثمارات لمثل هذه المنطقة. هذا هو على الأقل طموح دبي. والحكم على نموذج دبي يتم وفق السؤال: هل نجحت في هذا الدور أم أخفقت؟

الشق الثاني لنموذج دبي هو فكرة بناء أول اقتصاد متنوّع خارج الاعتماد القائم على مصدر واحد ووحيد هو النفط. نموذج دبي هو في الأساس نموذج للاقتصاد الحديث الذي لا يعتمد على مصدر واحد. دبي حاولت بناء مثل هذا الاقتصاد، والتفكير في أن بناء هذا الاقتصاد ممكن جداً، بل هو أفضل من الاقتصاد المعتمد على النفط. هذا هو الدافع الأول لاستراتيجية النمو الفائت السرعة في دبي خلال العشر السنوات الماضية: خلق أول اقتصاد ما بعد النفط في المنطقة الخليجية والعربية. وأكدت دبي أن مثل هذا الاقتصاد ممكن، بل هو أفضل بكثير من الاقتصاد القائم على النفط. لقد أرادت دبي أن تكون نموذجاً، وتدفع ضمن هذه الريادة، بكل نجاحاتها وإخفاقاتها. نجاح أو فشل نموذج دبي يجب أن يقاس من هذا المنظور التنموي. هل نجحت دبي في بناء اقتصاد يخدم منطقة وسط العالم؟ وهل نجحت في بناء اقتصاد ما بعد النفط؟ نحتاج إلى تقييم موضوعي ورد واضح على هذا السؤال.

أين تجد أفضل مطار، وأفضل ميناء، وأفضل التشريعات، وأقل القيود البيروقراطية، وأحسن بيئة لرجال المال والأعمال والاستثمار؟ وأية مدينة تستقطب نحو ٦ ملايين سائح سنوياً في المنطقة العربية؟ هذه الأمور وغيرها من الأمور التي ذكرها الأخ غسان موجودة في دبي، التي غرّدت خارج السرب العربي، وقامت بدور محرّك الساكن العربي، كما فعلت قناة الجزيرة. لا بدّ بين الحين والآخر من طرف يحرك الساكن العربي، طرف يشاكس قليلاً،

ويتولى الريادة مؤقتاً، ويدفع ثمن هذا الدور، سلباً وإيجاباً، وهو ما تدفعه دبي من خلال هذه التغطية الإعلامية الشرسة في ضوء أزمة الديون.

هذا يدفعني إلى الحديث سريعاً عن أزمة الديون في دبي. دبي تعاني قلة الموارد، إنها مدينة دون موارد نفطية وبشرية وسكانية وطبيعية، فكان لا بد من خلق شيء من لا شيء. لذلك اعتمدت دبي تاريخياً على الديون الخارجية. الديون الخارجية ليست بجديد على دبي إطلاقاً. لقد قامت دبي منذ خمسينيات القرن العشرين بالاقتراض من أجل بناء الميناء والمطار والجسور والطرق، وكانت دائماً وأبداً حريصة كل الحرص على دفع ديونها على مدة الـ ٦٠ عاماً وحتى الآن. فالإقتراض صفة قديمة، وليست جديدة. لكن الديون الراهنة المتراكمة على دبي مختلفة في عدة سمات: **السمة الأولى**، حجم الديون الجديدة ضخمة، ويصل إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار، تتوزع بين ديون سيادية وشبه سيادية وتجارية مجتمعة مع بعضها البعض، ليست على حكومة دبي فقط. **السمة الثانية**، معظم الديون السابقة كانت تذهب إلى البنى التحتية، أما الديون الجديدة فقد ذهب الجزء الأكبر منها إلى تمويل مشاريع تجارية واستثمارية، وهذا أمر جديد. لقد استدانّت دبي في السابق من أجل تمويل البنية التحتية، واستدانّت في الآونة الأخيرة من أجل بناء شركات استثمارية ضخمة. وهذا اختلاف نوعي وجوهري. **السمة الثالثة**، كانت دبي تقترض في السابق من أجل تمويل مشروعات داخلية، أما الديون الجديدة، فقد ذهب الجزء الأكبر منها إلى تمويل مشروعات تجارية وسياحية وفندقية وعقارية خارجية. وقد اتضح أن هذا هو أكبر نقاط ضعف نموذج دبي الجديد. **السمة الرابعة**، الديون القديمة كانت متوسطة، وطويلة المدى، أما الديون الراهنة فهي قصيرة المدى. لذلك عندما جاءت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ تأثرت بسبب هذه الديون. دبي تدفع ثمن هذه الأخطاء في التقدير. وعلينا ألا ننسى أن الديون هي أكبر مشكلة في النظام المالي العالمي، وهناك ديون متراكمة على الجميع، فديون الولايات المتحدة تصل إلى ١٠ تريليونات دولار، وكذلك هو حال ديون بريطانيا واليابان واليونان وأيسلندا. جميع الدول عليها ديون. وإدارة الديون أضرت دبي كثيراً. إذاً، الأزمة ليست أزمة نموذج، بل أزمة ديون تجارية ضخمة، قصيرة المدى، ذهبت إلى مشاريع خارجية بأعباء مكلفة، في وقت الأزمة.

لا شك في أنه حصلت تجاوزات، وارتكبت أخطاء، وذهبت دبي بعيداً في الطموح، وذهبت أبعد خلف إغراء النجاح. وكان أكبر نقاط ضعف النموذج التركيز المبالغ فيه على القطاع العقاري خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. إذا كان هناك درس فهو أن من يذهب بعيداً في العمران يحصل به ما حدث لدبي. طبعاً، هناك نقاط ضعف أخرى، مثل الاعتماد التام على الشباب، وطموح الشباب، وتجاهل الخبرة والحكمة، والاعتماد الكبير على الخبرات الأجنبية والخارجية التي تأكد أن لها مصالحها واعتبارات الخاصة التي لا تتوافق مع المصالح الوطنية. ثم هناك الخلل السكاني في المدينة، فالتمدّد الاقتصادي أدى إلى تحول المواطنين في دبي إلى أقلية تصل إلى أقل من ١٠ بالمئة، وكانت آخذة في التضاؤل. هذا الثمن الاجتماعي هو أكبر نقاط ضعف نموذج دبي، بل هو الخلل الأكبر الذي يحتاج إلى سنين طويلة لإصلاحه.

لكن، وعلى الرغم من الأخطاء، فإن الذي لا شك فيه أنه لا يوجد بديل لدبي في المنطقة،

كما أن الأزمة جاءت متفاوتة، ولم تكن قاتلة ومميتة، ولا تعني نهاية دبي. ومهما طالَّت الأزمة، فإن هناك قلباً واحداً للمنطقة، وهذا القلب، حتى الآن، هو دبي.

خير الدين حسيب

من المسؤول عن هذه الديون؟

عبد الخالق عبد الله

كانت دبي عام ٢٠٠٨ ضحية أزمة مالية عالمية عميقة اندلعت في الولايات المتحدة، وأثرت في اقتصاد المدينة، كما أثرت في بقية الاقتصاديات. لكن أزمة عام ٢٠٠٩ هي أزمة خاصة بدبي، وهي المسؤولة عنها، بل هي التي أضرت مؤقتاً بالانتعاش العالمي. لقد عانت دبي، وخلافاً للاقتصاديات الأخرى في المنطقة، أزمتين، وليست أزمة واحدة: الأزمة المالية العالمية، ثم أزمة الديون المتراكمة، وسوء إدارة هذه الديون.

غسان طهبوب

حركة البناء تضاعفت في دبي وكانت ضخمة، وكان القطاع الخاص لاعباً رئيسياً فيها وليس الشركات الحكومية فقط. وأكبر الشركات العقارية في دبي والإمارات هي شركات مساهمة عامة. وحدثت إنجازات عمرانية حولت دبي إلى ما يشبه «المدرسة المعمارية العالمية». لكن البناء والعقار ليس كل شيء في دبي. سأحدث مثلاً عن الخدمة الحكومية إنها بحق «Civil Servent» حسب المصطلح الغربي. وسأحدث عن نموذجي الشرطة والنيابة العامة، وهما من الأجهزة التي تثير توجس المواطن في معظم الدول العربية ويثير ذكرها الذعر في دول عربية أخرى. في دبي والإمارات عموماً يدخل المراجع أو صاحب الحاجة إلى مباني الشرطة والنيابة العامة وهو مطمئن وواثق من أنه سيعامل باحترام شديد، وبأن إنجاز معاملته سيتم بطريقة نظامية، وحسب الدور، وفي وقت قصير. دبي أطلقت نموذجاً حكومياً لا سابق له، وخدمات حكومية تنافس بجودتها خدمات القطاع الخاص لزيائنه. وهذا النموذج الذي طال كل الخدمات الحكومية والعامة كان مثل «العدوى الحميدة» التي انتشرت في الكثير من الدول العربية، لأن نخب هذه الدول وجدت في دبي نموذجاً تقيس عليه وتطالب بمثله. كانت الخدمات في مطار دبي تمثل إحراجاً لمعظم إدارات المطارات العربية. ومن الإنصاف الاعتراف بفضل دبي في تطوير صناعة النقل الجوي العربية. قبل شركة طيران الإمارات كان حضور الشركات العربية في مسرح النقل الجوي العالمي هامشياً. وكانت خدمات شركات الطيران متواضعة إن لم تكن رديئة. وكانت أية شركة طيران وطنية تنصرف كما تشاء مع ركابها، لا مواعيد منتظمة ولا حجوزات مضمونة؛ أما اقتصادياً فقد كانت جميع شركات الطيران تخسر برغم احتكارها لسوقها. طيران الإمارات غيّرت المشهد بالكامل. مستوى خدماتها وانتظام مواعيدها أجبر كافة شركات الطيران العربية على تطوير نفسها وخدماتها لتستطيع منافسة طيران الإمارات التي باتت الناقل المفضلة في كل مطار تهبط فيه. وليس

هذا فحسب؛ طيران الإمارات حفزت على إنشاء شركتي طيران عملاقتين هما «الاتحاد» المملوكة لحكومة أبوظبي و«القطرية» المملوكة لحكومة قطر. هاتان الشركتان تتبعان استراتيجية وخطط طيران الإمارات، وبانت خطوطهما منتشرة عبر العالم، مما عزز من حصة الشركات العربية في كعكة النقل الجوي العالمية. والتحدي المطروح على شركات الطيران العربية اليوم هو تحقيق أرباح مجزية على غرار «طيران الإمارات».

اليوم لدى العرب نموذج تنموي وحضاري ومستقبلي ناجح اسمه دولة الإمارات العربية المتحدة. ويجب أن لا نفسر خطأ شهرة إمارة أكثر من غيرها بشكل عام أو في بعض الجوانب. هذا حاصل في معظم الدول الفدرالية ولا يشكل أية حساسية في تلك الدول، بل يطلق روح المنافسة الإيجابية. وأنا على يقين بأن غالبية العرب سعيدة بالنجاحات التي تحقّقها دولة الإمارات سواء في أبوظبي أو دبي أو الشارقة أو أية إمارة أخرى. العربي البسيط الذي يخرج إلى عمله في الصباح يستأنس بنجاحات أخيه العربي ويأمل أن يرى مثلها في بلده، ويتفاعل بأنه كما نجحت دولة الإمارات يمكن أن تنجح الدول العربية الأخرى.

زياد حافظ

ليست لديّ ملاحظات مخالفة للنقاش الذي جرى، خاصة بالنسبة إلى ملاحظات دولة الرئيس وورقة د. مروان اسكندر. غير أنني لاحظت تشعّب المداخلات في الحديث، حيث انتقلنا من البحث في أزمة الديون إلى أزمة التركيبة السكانية. أما بالنسبة إليّ في ما يتعلق بموضوع الديون، فأعتقد أن هناك مستويين لقراءة الأزمة: المستوى الأول تقني، والمستوى الثاني اقتصادي سياسي. في السياق الأخير، أعتقد أن المشكلة تكمن في الديون كظاهرة لنموذج اقتصادي هو اقتصاد الخدمات. والقضية تشمل لبنان، ودبي، أو أية دولة أخرى. لقد تعلّمنا في الجامعات، وما زلنا ندرّس ذلك، أن الخدمات هو القطاع الثالث، وهو يأتي بالترتيب بعد القطاع الأول، أي قطاع الزراعة، والثاني، أي قطاع الصناعة. وهدف قطاع الخدمات الأساسي هو خدمة القطاعين الأولين، غير أنه مع تطوّر الحركة الاقتصادية في العالم، أصبح القطاع الخدماتي قائماً بحدّ ذاته، وله ديناميته الخاصة. إضافة إلى ذلك، وهذه نقطة مهمة للغاية، لقد انقطعت إلى حدّ ما العلاقة بين الخدمات والقطاعات الإنتاجية. ففي ما يتعلّق بإنتاج الثروة، كانت الأخيرة نتيجة المجهود الإنتاجي، أما اليوم فأصبحت تأتي من القيمة الافتراضية للخدمة التي تؤدي إلى الثروة. هذا هو النموذج القائم في الولايات المتحدة.

إننا نعيش اليوم عصر اقتصاد المعرفة، الذي هو، في رأيي، اقتصاد الثروة في القرن الحادي والعشرين. لكن كيف يترجم هذا الأمر، مع أن نتائجه لا تتبلور إلا على المدى الطويل؟ ما حصل حتى الآن هو إنتاج ثروة افتراضية مبنية على مضاربات عقارية ومالية خلقت بنياناً كبيراً دون الارتكاز إلى قاعدة. فأسباب الانهيار الذي حصل في الولايات المتحدة – وأنا أعتقد أن الأزمة ما زالت مستمرة – هو خلاف ما يشار إليه في بعض وسائل الإعلام. إن طبيعة النموذج الاقتصادي القائم – أي البيزنس موديل – يفرض تلك النتائج، خاصة بعد التحوّلات الأساسية التي حصلت في بنية النظام الرأسمالي. فالثروة الافتراضية

ناتجة من ارتفاع قيمة الأصول التي شكّلت ركيزة الاقتراض، والديون التي تراكمت، دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الدفع أو تدفق الأموال لتسديد الديون. هذا ما حصل في الولايات المتحدة، وأعتقد أن ما حصل في دبي لا يختلف عن ذلك، أي أن هناك سوء إدارة الدين، وأن بناءه يتم على أسس غير سليمة.

إن الثروة الافتراضية التي نشأت في القطاع الخدماتي تأتي عبر الوساطة والتحكّم في العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير لها. لناخذ مثلاً الطبابة. فالطبيب الذي يعاين المريض يتقاضى أتعاباً. أما ما يحصل الآن في الدول المتقدمة، فهو وجود وسيط بين الطبيب والمريض، أي شركة التأمين الصحي التي تتقاضى عمولات من الطبيب والمريض في آن واحد، بحجة إعفاء الطبيب والمريض من التفثيش عن مرضى أو أطباء، أي الإغراء بتوسيع عملية الاختيار. فقد أصبحت محصّلة الاشتراكات مصدراً لثروة تمتلكها شركات التأمين التي أصبحت تفرض طبيعة المعايينة والطبيب على المريض، كما أصبحت شركات التأمين الصحي هي المسيطرة على العلاقة بين الطبيب والمريض، وقد جنت، وتجنّي الآن ثروات طائلة دون مجهود يذكر، أي أصبح قطاع الخدمات مبنياً على قضايا افتراضية.

- د. حسيب: الخدمات كلّها تدخل ضمن الناتج القومي.

- د. زياد: ليست عندي مشكلة مع دور قطاع الخدمات.

- د. حسيب: بالنسبة إلى توقعاتك للأزمة العالمية؟

- د. زياد (متابعاً): في الماضي، أي في عام ٢٠٠٣، توقّعت وقوع الأزمة، ونشرت ذلك في بحث نشرته مجلة المستقبل العربي في آب/أغسطس ٢٠٠٤^(١). قوبلت تلك التوقّعات بالابتسامات الساخرة، واليوم أعتقد أن الأزمة مستمرة، وليس هناك من حلول جادة وجذرية، بل «ترقيعات»، لأن سلوك أصحاب القرار يوازي «Business As Usual». إن مفهوم إنتاج الثروة تحوّل من إنتاج فعلي إلى إنتاج افتراضي.

- د. حسيب: الافتراضي لا يشمل الخدمات.

- د. زياد: الثروة تأتي من ارتفاع غير طبيعي في الأصول، وليس لها مبرر سوى المضاربة.

لنعد إلى موضوع الديون في دبي. النموذج الذي انبنى عليه هو نموذج فكري موجود في العالم. إنه نموذج لبناء اقتصاد خدماتي في العالم. من هو المستفيد من كل ذلك؟ كما أشارت د. ابتسام ود. عبد الخالق عبد الله، المستفيدون ليسوا الإماراتيين! وطبيعة الاستثمارات المتزايدة ستصل إلى مرحلة لا تستطيع الاستثمار في الوتيرة نفسها، كما أشار د. الياس سابا. فماذا سيحصل في ما بعد؟ هل ستكون المداخل كافية للالتزامات؟ وهل سيكون هناك توازن بين آجال القروض والمداخل التي تأتي من الاستثمارات؟

(١) زياد حافظ، «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية»، المستقبل

العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٥٨ - ٩٧.

عصام الجردى

كعربي، لا بد من الشعور بالفخر تجاه ما حققته إمارة دبي من تقدم في حقبة قصيرة من الزمن، بعيداً عن لغة اتسمت بالشماتة، سمعناها لدى البعض حين حدوث أزمة الإمارة.

بيد أن ذلك لا يعني أن أخطاءً لم ترتكب في مسيرة دبي الاقتصادية، وخصوصاً في الطفرة الكبيرة التي شهدناها في قطاع التشييد والعقارات عموماً. وأوّل البدء من حيث انتهى د. زياد. قطاع البناء والعقارات أصول اقتصادية حقيقية يفترض أن تخدم أهدافاً اقتصادية. حين يتضخم هذا القطاع باستثمارات تفوق قدرات الاقتصاد على استيعابها، لا بد من أن تتحول فقاعة خطيرة قابلة للانفجار.

إلى ذلك، تتضاعف المخاطر، حين يكون تمويل الحجم المبالغ فيه من البناء والمنشآت العقارية بديون أجنبية من مؤسسات دولية لها باع طويل في استخدام كل السبل القانونية ووسائل الضغط لتحصيل ديونها. أما عندما تكون الشركات العقارية، كنخيل وليمتلز وإعمار، مملوكة كلياً أو شبه كلي من الدولة، كما هي الحال في وضع حكومة دبي، فإن أي إفسار مالي، أو إشارة تحتمل التخلف عن سداد الديون، فلا بد من أن تنال من سمعة الدولة الائتمانية. وأعتقد أن حكومة دبي ارتكبت خطأً فادحاً في هذا المجال، بدا وكأنه خطأ في الشكل. لكنه في رأيي كان عنصراً في الجوهر فاقم مناخ القلق لدى الدائنين والمستثمرين في الإمارة على حدّ سواء، إذ بعد نحو أربعة أيام من الصمت الحكومي إثر شيوخ أخبار الأزمة، جاء تصريح حكومي ليعلم أن الديون على الشركات المعنية ليست ديوناً سيادية إنما ديون تجارية. ولئن انطوت وجهة النظر هذه على بعض ما يؤيدها شكلاً، لكنها لا تلغي واقع ملكية الحكومة لتلك الشركات ومسؤوليتها النهائية عن التزاماتها تجاهها. وفي حالات الضغوط المالية، فمن الحصافة إشاعة ما يطمئن الدائنين، وليس إيقاظ المخاوف. وقد يكون من الملحّ في ضوء أزمة ديون دبي إنشاء سوق محلية للسندات توفر موارد تمويل أيسر، للحكومة وللقطاع الخاص، وتتيح مرونة أكبر لإدارة السياسة النقدية.

النقطة الأخرى التي أوّل الإشارة إليها تتعلق بموقف المركز، أي حكومة أبو ظبي من الأزمة. أنا أقرب إلى اليقين من أن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد تشاور في الأزمة مع رئيس دولة الإمارات وحاكم أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد، قبل أن تصعد الأزمة إلى السطح الإعلامي. لكن النتائج لم تكن ناجعة. وفي حين كان دائنو دبي والأسواق المالية والرأي العام المحلي والدولي يرصدون إشارة من أبو ظبي في هذا الاتجاه أو ذاك، جاء تصريح «المصدر المسؤول» في أبو ظبي، ومفاده أن حكومة أبو ظبي تدرس أزمة دبي حالة بحالة، ولن تغطي كل الديون، وتنتظر إيضاحات من دبي، ليضفي مزيداً من التعقيد على الأزمة، قبل أن تبادر أبو ظبي إلى توفير ١٠ مليارات دولار أمريكي للمساعدة في جدولة استحقاق داهم بواقع ١٤ مليار دولار أمريكي.

واضح أن فجوة ما داخل اتحاد الإمارات تكشّفت نتيجة أزمة ديون دبي. وهذا ليس بالأمر الفادح، إذ بعد ٣٨ عاماً على قيام الاتحاد، من الضروري إعادة تقييم التجربة الوحدوية الوحيدة الناجحة في الوطن العربي، حتى دون حدوث أية أزمة في دبي أو في غيرها من إمارات الاتحاد.

عدت إلى دستور دولة الإمارات، الحيز الاقتصادي منه خصوصاً، فوجدت في المادة ٢٣، وضوحاً كبيراً ولبساً كبيراً. أما الواضح، ففي ما مؤداه بأن الموارد الطبيعية وثروات كل إمارة هو ملك للإمارة. وأما اللبس، ففي أن المجتمع يقوم على حسن استغلال تلك الموارد والثروات لمصلحة الاقتصاد الوطني. سؤالي في هذا المجال: هل كانت سياسة إمارة دبي باستغلال مواردها الاقتصادية والمالية في مصلحة الاقتصاد الوطني للإمارة؟ إذا كان الأمر كذلك، فدعم الاتحاد دبي في مواجهة استحقاقات الدين متوجب في أي حال. أما إذا كانت دبي قد ابتعدت، ولو عن حسن نية، عن استغلال مواردها المالية والاقتصادية وفقاً لمضمون المادة ٢٣ من الدستور، فالمسألة تحتاج إلى تبصّر ومصارحة، لأن تداعيات أزمة دبي، أو أية أزمة قد تواجهها إمارة أخرى، لا تقف عند حدود الإمارة المأزومة بعينها، بل ستصيب بشكل أو آخر الاتحاد ككل. في هذا المعنى، لا يمكن إعفاء من هم في قمرة القيادة في رئاسة الاتحاد، وفي عاصمته أبو ظبي، من مسؤولية إعادة ترتيب البيت الداخلي وتدعيمه.

صحيح أن دبي، التي تفتقر إلى النفط والموارد الطبيعية، تفتقر إلى العمق الاقتصادي. هذه حال كل إمارة من الإمارات السبع منفردة، بما في ذلك أبو ظبي، إلا إذا اعتبرنا أن مواردها النفطية تمثل عمقاً بذاتها في علاقاتها مع الخارج. والحال مع دولة الإمارات أنها في اتحاد. الاتحاد هو العمق. والاتحاد عضو في مجلس تعاون دول الخليج. دول مجلس التعاون هي العمق أيضاً. ولولا ذلك لما كان الحديث عن اتحاد جمركي بين دول الخليج، وعن وحدة نقدية. بيد أن كل ذلك يستلزم من باب أولى، سواء على مستوى الإمارات خصوصاً، أو على مستوى مجلس التعاون عموماً، تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وتنويع مجالات الاستثمار، بحيث تلبي كل سوق ضالة السوق الأخرى. حينئذ تكتسب قاعدة الخدمات المتطورة والمميزة التي أقامتها دبي، بما في ذلك قطاع التشييد والبناء، بعداً إقليمياً يتفاعل مع محيطه الخليجي.

لقد تعولمت دبي بما فيه الكفاية، وانكشفت على ديون خارجية لتمويل مؤسسات عملاقة لدبي العالمية. وفي مقدمها شركة موانئ دبي، ثالث أكبر شركة من نوعها عالمياً. ما كان يجب أن تمر، بلا ردة فعل، قضية حرمان الشركة من إدارة ثلاثة موانئ رئيسة في الولايات المتحدة، آلت إلى دبي العالمية بعد شراء الأخيرة شركة الموانئ البريطانية. مسموح في زمن العولمة الانكشاف على ديون خارجية، وليس مسموحاً بالاستثمار إلا بمعايير الأمركة ومتطلباتها. قد يكون أن أوان النظر إلى العمق العربي والعمل الاقتصادي المشترك بإرادة سياسية صادقة بلا مواربة. فمجالات الاستثمار متوافرة وعطشى للتمويل. والبطالة تصيب خريجي الجامعات والكليات المهنية. ونشكو فجوة غذائية بواقع عشرين مليار دولار أمريكي، وفجوة أوسع بكثير على مستوى الصناعة والخدمات، ولا عذر ألا نفعل.

خير الدين حسيب

أود أن أبدي بعض الملاحظات، وبعد ذلك أطرح سؤالاً عن تصوّرنا لحل الأزمة. في ما يتعلق بالاقتصاد العالمي والخوف الذي عبّر عنه د. زياد. أنا منذ أن حصلت الأزمة

الاقتصادية العالمية لم تكن متشائماً، لأن هذا الأمر يهم كل العالم، وليس من مصلحة البلدان الغنية والفقيرة أن تستمر هذه الأزمة، أو ينهار الوضع الاقتصادي العالمي. قد يذكر د. زياد أنني قد أوردت هذا المثل الذي سأقوله الآن على مسامعكم في مناسبة أخرى، وفحواه أن أستاذاً في جامعة كمبردج، عندما كنت أدرس فيها، أورد مثلاً ينطبق على موضوع الأزمة المالية العالمية، مشبهاً إياها بسيدة مرتدية فستاناً من نوع «Strapless Dress» الذي ليس له رباطات (علاقات) تحول دون سقوط الفستان، حيث قال رداً على سؤال لطالب، ما الذي يحدث لو سقط الفستان؟ فقال إن الذي يبقى الفستان عالقاً هو الخوف مما سيحصل لو سقط الفستان!! وأعتقد أن الذي يمنع الانهيار الاقتصادي المالي العالمي هو الخوف مما سيحدث لو سقط الفستان، وهذا يشمل الكل!

في ما يتعلق بالصورة المتفائلة التي قدمها د. عبد الخالق عبد الله عن الخليج عموماً، فإنني أتمنى لو كنت أشارك معه في هذا التفاؤل، ولكنني لست كذلك. فالدولة في الخليج ليست مشروعاً مؤقتاً، لأنها (عدا السعودية وعمان) تقوم على أساس مصدر واحد قابل للنضوب. ومشروع الدولة ليس مشروعاً لمدة ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ سنة. فماذا سيحصل لهذه «الدول» بعد نضوب النفط بعد ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ سنة؟

هذا هو السؤال. ولا أظن أن بلدان الخليج مستعدة لمواجهة هذا التحدي، وإنما تحاول الابتعاد عن مجابهة هذا السؤال والإجابة عنه. هناك صناديق سيادية في الكويت كاحتياطي للأجيال القادمة. ولكن في ما عدا الكويت، فإن موارد النفط والغاز تعود أصلاً إلى الشيخ الحاكم في كل بلد خليجي، وهو الذي يحدد النسبة التي يحولها إلى ميزانية الدولة. هناك قسم من الشيوخ كرماء، ولكن على العموم هذه الثروة تخص الحاكم، وليس الشعب، وهو وضع غريب في القرن الحادي والعشرين!

سؤالي الأساسي الذي أودّ التمكن من الحصول على إجابة عنه، هو أنه إذا كان أساس التنمية الإنسان، فهل الإنسان في دبي أفضل حالاً مما كان سابقاً قبل هذه التجربة؟ ما هو مستقبه؟ ماذا عن هويته؟ الهوية بشكل خاص. هناك رأي من ضمن مفهوم «المؤامرة» يقول إن الغرب، وأمريكا بشكل خاص، يعملان على فصل الخليج عن بقية الأمة العربية، وإن هذا النموذج المتبع ستكون فيه نسبة مجموع المواطنين في عدد من بلدان الخليج في حدود ٢٠ بالمئة من مجموع السكان، ونسبة الأيدي العاملة منهم حوالي ١٠ بالمئة فقط أو أقل. وإنه ضمن موجة حقوق الإنسان، ولأن القسم الأكبر من العمالة غير الوطنية آتية من دول نووية، فمن المحتمل والمتوقع أن يؤدي ذلك بعد ١٠ أو ١٥ سنة إلى قيام هؤلاء العمال، وبدعم من الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وباسم حقوق الإنسان، بالمطالبة بإقامات دائمة لهم في بلدان الخليج المقيمين فيها (كما هو الأمر في بريطانيا، حيث باستطاعة أي شخص يقضي هناك أكثر من ٤ سنوات أن يحصل على حق الإقامة الدائمة في بريطانيا، ثم يستطيع بعد ذلك أن يطالب بالجنسية البريطانية وبشروط معينة). فهؤلاء مثل سائر البشر يستطيعون أن يطلبوا إقامة دائمة في البلد الذي عاشوا فيه لمدة طويلة، وذلك عملاً بمبدأ حقوق الإنسان. ثم إن أولادهم المولودين في هذه البلدان يستحقون الجنسية، مثل أي

عربي يولد في بريطانيا يستحق الجنسية البريطانية، وبالتالي، وباسم حق تقرير المصير، وبعد ١٥ أو ٢٠ سنة، ستصبح أكثرية سكان هذه البلدان غير عربية من خلال حق تقرير المصير، وستنفصل هذه البلدان عن الأمة العربية، لأن أكثر سكانها ليسوا عرباً. وهنا يطرح موضوع دبي في هذه التجربة بالنسبة إلى المواطنين هناك. وهذا الأمر ينطبق بدرجات مختلفة على أبو ظبي وقطر، والبحرين إلى حدٍّ أقل... إلخ. فهناك في قطر فقط ٢٥٠ ألفاً من السكان الأصليين مقابل أكثر من مليون نسمة من العمالة الأجنبية المقيمة فيها، وفي السعودية هناك كذلك نسبة كبيرة من المقيمين الأجانب الذين يعملون فيها أيضاً.

ولذلك أحببت أن أسمع رأيكم حول هذا الموضوع، وربما، كما يقال، ربّ ضارة نافعة، فالذي حصل في دبي خَفَّف من عدد غير المواطنين العاملين فيها. وأريد أن أطلع على رأي البعض، في ما يتعلق بدبي وغيرها، إذا كان من الممكن الاهتمام بالعمالة العربية وتفضيلها على العمالة الأجنبية غير العربية حيثما تكون هناك حاجة إليهم، فالأقرباء أولى بالمعروف، وقد تكون اليمن أهلاً لتزويد بلدان الخليج بالعمالة البديلة.

محمد عبد الشفيع عيسى

فلنبدأ من حيث تكون البداية، أي دورة الانتعاش الاقتصادي، العالمي والإقليمي، التي استمرت لمدة خمس سنوات على الأقل من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨.

في هذه الفترة حدث نمو اقتصادي، بمعدلات مرتفعة، متميز بمستوى عالٍ للنواتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية، تقودها الدول النفطية.

والحق، إن النفط كان قاطرة النمو الاقتصادي العربي، وربما لم يزل. ومن الأدلة على ذلك أن الدول العربية النفطية (وبالتحديد السعودية ودولة الإمارات) تصدر المشهد الاقتصادي العربي، سواء من حيث القيمة المطلقة - للنواتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الجارية، أو من حيث المؤشرات الأخرى، وأهمها من وجهة نظري: القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية (أي باستبعاد الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز).

لكن هذا النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي واجه صعوبات جمة، مع دورة التباطؤ فلانكماش في الاقتصاد العالمي، خاصة الأمريكي، منذ أواخر ٢٠٠٨.

وقد انتقلت عدوى الأزمة إلى دول الخليج، وسائر الدول العربية. ولكن بينما تمثلت قناة نقل العدوى إلى منطقة الخليج عامة، في انخفاض أسعار النفط، بصفة أساسية، فإن هذه القناة بالنسبة إلى دبي تمثلت في ما سَمِّي على نطاق واسع بانفجار فقاعة القطاعات الخدمية: العقارية والمالية والتجارية، التي اعتمد نموذج دبي عليها كلياً.

لقد كان ازدهار نموذج دبي، نتيجة للتوسع الزائد لهذه القطاعات، التي شكلت جسراً ومَعْبَراً مع الاقتصاد العالمي، وشرطاً من اقتصادات دول الجوار الإقليمي. وكان سر نجاح نموذج دبي أنها قدمت صورة مناظرة لنموذج أمريكا القديم، ولكن في صورة معكوسة؛ فقد أعطت الإيحاء للمتعاملين الاقتصاديين عابري الأوطان، أنها ليست ملكاً لأحد منهم، ولكن

للجميع - مدينة معلومة بلا صاحب معين القسمات. وبينما قام النموذج الأمريكي «المفتوح» على بناء هيكل إنتاجي متكامل، فإن نموذج دبي المفتوح قام على خلل هيكل متأصل، عبر نمو متضخم للخدمات، دون ارتباط تكاملي مع سائر الاقتصاد، المحلي والخليجي والعربي.

لذلك أدى الانهيار النسبي للقطاع الخدمي إلى انهيار نسبي للاقتصاد ككل. ومن هنا يصح ما ذكره البعض من أنه لو لم تحدث (الأزمة الاقتصادية العالمية) لكانت قد حدثت أزمة في دبي.

ومن أجل تجاوز الخلل الهيكلي وما يولده من أزمات «متأصلة» - ما هو التصور المستقبلي «؟ هذا ما سنناقشه في ما بعد.

خير الدين حسيب

دعونا نبدأ بالقسم حول احتمالات المستقبل.

محمد عبد الشفيع عيسى

كان د. حسيب قد طرح أثناء حديثه سؤالاً، هو: ماذا بعد عصر النفط؟ وفي ضوء ذلك نطرح سؤالاً آخر: كيف يمكن لنموذج دبي أن نضمن له التحسين أو البقاء في المرحلة القادمة؟ أنا أطرح ثلاثة نماذج بديلة، وقد يكون لبعضنا رأي في مدة صلاحية أي منها:

النموذج الأول هو نموذج (سنغافورا) وهي «دولة - مدينة»، صغيرة، قائمة على التكنولوجيا والمعلوماتية، وتستطيع من خلال الاستثمار الاقتصادي لهذه التكنولوجيا والمعلوماتية أن تحقق عائداً يكفل رفع مستوى الدخل لسكانها. وأرى من وجهة نظري أن هذا النموذج لا ينطبق على دبي لعدة أسباب، أهمها: السبب الديمغرافي، فسكان سنغافورا هم أهلها، مع أنها تنقسم إلى عدة أعراق، من صينيين ومالايين.. ولكن في النهاية هم مقيمون عليها، وليس هناك عمالة أجنبية إلا في أضيق الحدود، وسكانها يمثلون الحد الأدنى، أي أن الكتلة «الحرّة» متوفرة في حدود خمسة ملايين نسمة تقريباً. ومع توفر الكتلة الحرّة السكانية والاقتصادية التي تسمح لها بالتطور، فإنها تمثل نموذجاً يتمتع فعلاً بمقومات النجاح مثلها مثل «هونغ كونغ».

فهونغ كونغ تتمتع أيضاً بتجانس سكاني، ثم إنها جزء من الصين، عادت إلى الدولة الأم بناء على الاتفاقية القديمة مع بريطانيا، وأصبحت بذلك جزءاً لا يتجزأ من الصين. فهذان النموذجان بالتالي لا يصلحان كبديل بالنسبة إلى دبي.

أما النموذج الثاني فهو نموذج بعض «الدول الصغيرة» في العالم، التي تؤدي دوراً كبيراً على صعيد منطقتها ومحيطها مثل أيرلندا.

ويمكن القول عموماً، إن هناك ظاهرة في النظام الدولي حالياً، يمكن أن نسميها «ظاهرة الدول الصغيرة المتفوّقة»، مثل إيرلندا، كما ذكرنا، و«هولندا» و«الدول الإسكندنافية»، وهي

ليست كبيرة الحجم، لا على المستوى الاقتصادي ولا السكاني، لكنها تفوقت. بيد أن ظروفها التاريخية والاقتصادية تختلف تماماً عن دبي، حيث إن فيها «قاعدة موارد» وصناعة تحويلية كبيرة، ويمتلك سكانها القدرات البشرية والعلمية من داخلها. إن مجموعة الظروف التي نسميها بعوامل الإنتاج أو (Factor Endowments) في الدول الصغيرة المتفوّقة هذه لا تنطبق على دبي.

وأما النموذج الثالث، فهو «النموذج الآسيوي» كما في كوريا الجنوبية وتايوان، أي إقامة صناعات للتصدير. ولكن هذا أيضاً لا يصلح لدبي، إذ إن الدول الآسيوية المعنية، اعتمدت على العمل الرخيص الموسّع وإقامة صناعات موجّهة إلى التصدير، وصدرت إلى أمريكا وأوروبا. حالياً لم يعد من الممكن استعادة التاريخ للاعتماد على طبقة عاملة رخيصة الأجور، كما كان الحال في أواخر الستينات أو أوائل السبعينات.

إنّ، فكل هذه النماذج لا تصلح لدبي، كما لا يصلح النموذج النفطي البحث الذي قد ينطبق على أبو ظبي. إنّ ما هو البديل؟ إن البديل يمكن أن نشق معالمه من تشريح المشكلة. ونموذج دبي يعاني مشكلتين رئيسيتين: الأولى هي طبيعة التركيبة الديمغرافية التي استفضنا في بحثها، حيث إن المواطنين يشكلون نسبة قليلة جداً من إجمالي السكان. والمشكلة الثانية كما عبّر البعض، أن النمو الاقتصادي كان أكبر من طاقة البلد، سواء قاعدة الموارد أو القاعدة السكانية. وبعبارة أخرى، فإن النمو الاقتصادي العالي لا يتناسب مع الموارد البشرية، مما أدى إلى خلق ضغوط ضخمة، بحيث إن بلداً صغيراً أصبح يحمل على كتفيه اقتصاداً كبيراً. هاتان هما المشكلتان الأساسيتان، ويمكن التغلب عليهما إذا كانت دبي جزءاً من المحيط الإقليمي على المستويين الخليجي والعربي. وهذا يقتضي تفعيل الصيغة التكاملية على مستوى مجلس التعاون وعلى مستوى المنطقة العربية، بدءاً من (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) التي بدأ تنفيذها في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ومن غير الصحيح أنه ما من إنجازات اقتصادية عربية مُحرزة. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصبحت حقيقة واقعة الآن، وعلى الرغم من أنها تعاني بعض المشاكل إلا أنها موجودة. وبالتالي فإن دبي أو البلدان الخليجية قد تتحول بمخرج «تضفير» اقتصادها مع الاقتصاد العربي ككل من نقطة ضعف إلى نقطة قوة؛ حين «تُخدّم» الخدمات المالية والعقارية في دبي على الاقتصاد الخليجي والعربي. وهنا لا يصبح القطاع «الخدمي» غاية في حد ذاته، إنما يتكامل في هيكل إنتاجي متجانس يخدم الغايات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي الخليجي والعربي. هنا يمكن أن تكون الصيغة التكاملية على أساس فكرة الوحدة بمعناها البعيد والمستقبلي، بمثابة مخرج لأزمة دبي، بحيث يتحول القطاع الخدمي لدبي إلى قطاع متكامل مع بقية القطاعات على المستوى الخليجي والعربي.

غسان طهوب

من حيث الاحتمالات والنماذج، أنا أرى نموذج دبي مستوعباً لدروس الأزمة وفي سياق نموذج دولة الإمارات، وليس نموذجاً آخر. ففيه عناصر كافية إذا ما فهمناه في سياقه.. الشيخ محمد دائماً ما يردد قصة عن والده الذي فكّر سنة ١٩٧٥ في مشروع ميناء «جبل علي»، حينها أتى تجار كبار من دبي، وطلبوا من الشيخ محمد أن يقنع أباه بإلغاء المشروع لأن ميناء

دبي، أي ميناء راشد يكفي ويزيد.. ويقول إنه عرض الأمر على والده، وبعد فترة صمت قال له الشيخ راشد: أنت سألتني عن موضوع «جبل علي»، الذي يقوله التجار أمر صحيح. فعلاً «ميناء راشد» كافٍ، ولكن هذا الميناء الجديد إذا لم أبنه أنا اليوم لن تستطيعوا بناءه في المستقبل.. وفعلاً الميناء الجديد عزز مكانة دبي التجارية وفتح أمامها آفاقاً جديدة... النظر إلى دبي في العشر سنوات الأخيرة لا يكفي للحكم على الإنجاز الذي تحقق في هذه الفترة، الأحكام يجب أن تكون في سياق معين. أكثر من مرة قال الشيخ محمد إننا بنينا للمستقبل، وعملياً اكتمل تقريباً بناء البنى التحتية والقطاعات الأساسية للاقتصاد، وبينها التجارة التي أهملنا الحديث عنها، حيث لم يذكر أحد أن من المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي في دبي، التجارة وإعادة التصدير. التجارة وتنميتها والحفاظ على مكانة /مركز دبي في حركة التجارة في الإقليم والعالم هو أحد العناصر الرئيسية في خطط دبي. تم توسيع/ تعميق جبل علي، كما إن هناك نمواً - مستمراً - في طاقة الشحن الجوي، وهناك مشروع بناء المطار الجديد (رداً على سؤال غير واضح: ربما سيتم افتتاح مدرج للشحن قريباً، أي خلال هذه السنة). الأمر الثاني هو مسألة صناعة المواصلات، وهي أساسية في دبي. فهذا المعطى الجغرافي والمكاني، أي نقطة أو عقدة الاتصال بين الشرق والغرب، يجري تفعيله على أكثر من صعيد، منها صناعة النقل والشحن وإدارة المطارات وخدماتها وصيانتها. عندما أحدثت عن الصناعة الجوية، فلا أقصد فيها ما تصنعه Boeing أو Air Bus، بل المقصود مثلاً مستلزمات الطيران وهي ضخمة، وحيث صناعتها مفتوحة ويمكن دخولها، ولدى أبو ظبي مشاريع في هذا المجال، مما سيسهم في تحقق الرؤية في أن تصبح لدبي والإمارات مكانة في صناعة الطيران. هناك أنواع من الأعمال مقصورة على الغرب، وهي مخبأة ولفقت دبي إليه الانتباه، كشركات تأجير الطائرات، مع العلم أن عددها لا يتعدى الخمس أو الأربع شركات كبيرة في العالم. اليوم شركة صناعات دبي تأتي في المرتبة السادسة، ولديها ٥٢ طائرة، وهي تطمح إلى أن يصبح لديها ١٠٠ طائرة، ويتم تأجيرها إلى شركات طيران أخرى. هذا خط آخر وجزء من حلول متكاملة في مجال النقل الجوي، وأيضاً حلول متكاملة في مجال الشحن البحري؛ اليوم تدير دبي حوالى ٥٦ ميناء في العالم، من ضمنها موانئ في أوروبا، وهذا ليس فقط من أجل الاستثمار، بل تؤمّن خطوط الملاحة وتحضر بقوة في صناعة النقل البحري بشكل كامل. أما مجال الخدمات المالية و«مركز دبي المالي العالمي»، فبتقديري الشخصي أن أحد أسباب الحملة على دبي هو إنشاء المركز ونجاحه: هذا المركز طوّر العمل المالي والمصرفي في منطقتنا العربية (والدكتور حسيب أخبر في هذه القصة باعتباره يتمتع بخبرة بنك مركزي وخبرة مصرفية)، بعد أن كان يقتصر على بنوك خدماتها تقليدية تقتصر على الشيكات والاعتمادات والمستندات المصرفية... إلخ. هذا المركز فتح العالم الواسع للصناعة المصرفية والاستثمارية، وساهم في عودة جزء مهم من الأموال العربية إلى المنطقة. الآن انتقل جزء رئيسي من هذا العمل إلى دبي واضطرت أكبر بنوك وبيوت الاستثمار في العالم إلى أن تفتح فروعاً وتنقل أقسام الشرق الأوسط من لندن ونيويورك وزيورخ إلى دبي، وأن توظف شباباً من الوطن العربي اكتسبوا خبرة جديدة، وبات لدينا عالم جديد كامل من هذه الخبرات التي لم تكن متوفرة إلا نادراً في الوطن العربي. يجدر التركيز على هذا القطاع وهو قطاع

مستقبلي، وسيظل من القطاعات الأساسية في نموذج دبي والإمارات.... هناك قطاع تقنية المعلومات، وكنا نتكلم في السيارة أننا لا نملك الموارد البشرية الكافية القادرة على الاختراع والإضافة في هذا المجال، إنما مسألة تقنية المعلومات تُعنى أيضاً بسرعة التطبيق وتكييف التطبيقات وعدم التأخر في استخدامها ومتابعة آخر الحلول فيها. قطعت دبي شوطاً كبيراً، وأتمنى أن يحضر أحدكم معرض من معارض «جايتكس» ليرى في كل دورة آخر الإنجازات وما أبدعه العقل البشري في مجال التكنولوجيا المعلوماتية، ويتعرف على المؤتمرات العلمية المصاحبة التي تستقطب المهتمين من دول مجلس التعاون ومن الهند وباكستان ومصر ولبنان وسورية وفلسطين والأردن وغيرها، لكي يحصلوا على خبرة عقول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتية في هذه المؤتمرات المنظمة في دبي والإمارات. هذا الكلام ينطبق أيضاً على معرض الطيران الدولي في دبي ومعرض الدفاع في أبو ظبي. صحيح أن الصانعين يعرضون بضاعتهم ليشترىها المتسوقون، سواء كانوا مسؤولين عسكريين أو مدنيين الذين يجدون كل طلباتهم في مكان واحد، ويطلعون على أحدث الاختراعات والابتكارات والحلول، ولكن أيضاً تعقد دائماً المؤتمرات التي تهتم المتخصصين؛ فعلاً دبي خدمت كمصدر للخبرات للمنطقة العربية، حيث سهّلت وصول شباب المنطقة، سواء العرب أو في الإقليم، إلى آخر إنجازات العقل البشري في مجالات عديدة، أكان في تكنولوجيا البناء والهندسة أو تكنولوجيا كل الصناعات الخفيفة والمتوسطة، سواء بإقامة المعارض المتخصصة أو المؤتمرات التي نظمت حولها. أفضل التقنيات المدنية والعسكرية في العالم وأفضل الخبرات الإدارية وأفضل الممارسات كانت متاحة لمن يريد أن يكتسب ويتعلم ويتابع الجديد. وفي هذا السياق يجب أن نتذكر أنه قبل «الحكومة الإلكترونية» في دبي لم يكن أحد في الوطن العربي يتكلم على حكومة إلكترونية، أما مدينة الإنترنت فقد نشرت ثقافة الإنترنت في الوطن العربي، ولا أقصد أنها لم تكن موجودة، بل إن دبي لفتت الانتباه إليها بشدة، خاصة في منطقة الخليج. وأنا شهدت تطور الإقبال على هذه التقنية منذ اللحظة الأولى، وكيف جاء الإقبال الخليجي والعربي والاستفسارات عليها، وكمن وفود أتت بعد إنشاء الحكومة الإلكترونية للتعرف عليها والاستفادة من تجربتها وخبراتها التي كلفت عشرات ومئات الملايين، وكانت متاحة لأية دولة وبلدية ودائرة عربية مجاناً. وعلى الرغم من وجود مدن إعلامية في كل دول الخليج أو مدن إنترنت بتسمياتها المختلفة، فإن دبي أسست للتقنية منذ ٢٥ سنة وسبقت الجميع. وهكذا أنا أرى دبي كمحرك (عذراً لم أشر إلى برنامج الأداء الحكومي المتميز، وهو ابتكار دبي وهدفه تطوير أداء الدوائر والخدمات، وعمر هذا الابتكار ١٥ سنة وخلق منافسة بين الدوائر الحكومية على كسب رضا الجمهور وسهولة الإجراءات، وتم نقله من دبي إلى الإمارات ككل وإلى عدة دول عربية). وهكذا نجد نموذج دبي أقرب إلى المُحرِّك والمحفِّز في المنطقة، وهو مثير للغيرة وملفت للانتباه ويقدم الجديد وغير المألوف، لذلك ليس غريباً أن وزراء الاتصالات العرب كانوا زواراً دائمين لحضور المعارض والمؤتمرات العلمية، وأذكر أن أحمد نظيف رئيس وزراء مصر كان من الزوار الدائمين لمعرض «جيتكس». والأمر نفسه لوزراء الاقتصاد والمال وهيئات الاستثمار والخدمة المدنية.

كل تطوير في الأجهزة الحكومية العربية ساهمت فيه دبي بشكل مباشر أو غير مباشر.

دبي تستفيد من «سنگافورا» أو «لبنان» أو من أي مكان، المهم أنها تتكيف مع الجديد وفق رؤيتها وظروفها.

أما الوضع السكاني في الإمارات ودبي، فهو مسألة تمثل قلقاً شديداً للمسؤولين والمواطنين، ولكنها لا تثير هلعاً. بتقديري أن دبي بشكل خاص، والإمارات بشكل عام، لن تشهد نمواً سكانياً كبيراً كما حصل في السنوات الأخيرة. والنمو قد يصل إلى المواطنين بالمعدل ذاته لغير المواطنين، وسيكون هذا أمر إيجابي، لأن المعدل الآن مختل. المدخل الأول لمعالجة هذا الخل هو رفع معدل نمو المواطنين في الإمارات العربية المتحدة. وهذا ممكن ببرنامج طويل الأمد وسياسات تحفيز على الزواج والإنجاب، مع أن المشكلة أن الجيل الجديد لا ينجب إلا ٣ أو ٤ أولاد. المدخل الآخر هو تفعيل كتلة المواطنين في سن العمل ذكوراً وإناثاً... ثم مسألة التكامل الخليجي يمكن أن تساهم في حل المعادلة إذا ترافقت مع سياسات تساعد على جذب العمالة الخليجية في الدول التي لديها فائض في العمالة. وأيضاً استقطاب الخبرات العربية المهاجرة في الغرب، فهؤلاء مؤهلون وقادرون على الأداء في المستوى الذي تتطلع إليه الإمارات.

خير الدين حسيب

إذا كان للسعودية مشكلة بطالة كما ذكرت، فلتستغني عن العمالة الأجنبية الكثيرة.

غسان طهبوب

أجل، السوق مفتوح والكفاءات الخليجية تأخذ فرصتها في الإمارات، بغض النظر أكانت السعودية أتاحت فرصاً للعمالة الإماراتية أم لا. يجب أن تكون هناك سياسات جذب إماراتية، مثل إدخال العمالة الخليجية إلى قانون التأمينات الاجتماعية.

خير الدين حسيب

أستاذ غسان، أود أن أوجه إليك وإلى أ. عبد الخالق أيضاً سؤالاً؛ وهو ليس ما إذا كانت دبي ستستطيع تفادي الأزمة أم لا، ولكن إذا كانت قد خلقت آثاراً سيكولوجية نفسية عند المستثمرين العرب والأجانب، فهل تعتقد أن آثارها ستستمر طويلاً لدى المستثمرين في دبي، والذين كانوا يتعاملون معها ويستقرون فيها، أم أنهم سيتغلبون عليها؟

غسان طهبوب

المسألة غير سهلة، لكن دبي ستتخطاها، فالثقة بدبي وحاكمها كبيرة بالفعل، ومسألة البنى التحتية شارفت على الانتهاء ولم تعد بحاجة إلى استثمارات كبيرة، كما أن هناك إعادة نظر في خطة دبي الاستراتيجية، وبديل خطة ٢٠١٥ عام ستستبدل بخطة ٢٠٢٠، وهي خطة تستوعب المرحلة ودروسها. أجل، الأمر صعب، ولكن لم يحصل كسر في المؤسسات المالية، فلم يفلس أي بنك، ولا توجد أية مخاطر على الودائع. وتحسن السوق المالي عام ٢٠٠٩،

وارتفع بحوالى ٩ بالمئة، وحركة الطيران والمسافرين في ازدياد، والمعارض والمؤتمرات الرئيسية تقام في مواعيدها وتشهد إقبالا متناميا. من تعامل مع دبي على أساس أن يشتري شقة اليوم ويبيعها غداً، خاصة في دبي وعجمان والشارقة، أي لم يكونوا مستثمرين بل مضاربين، فهم يتحملون نتيجة أفعالهم أكان بالأسهم أو بالعقارات، أما أية شركة أو تاجر يمارس عمله على نماذج الأعمال الراسخة، فلا يزال هؤلاء اليوم في السوق يعملون.

● ولكن هناك كساد؟

غسان طهبوب

لا، ليس كساداً إنما تباطؤ... الأمور الآن بطبيعة الحال ليست كما كانت عليه، لا توجد مدينة في الوطن العربي تقدم بيئة أعمال في كفاءة ما تقدمه دبي. ويوجد بنى تحتية تم تطويرها خلال السنوات العشر الأخيرة على أفضل المستويات العالمية، وتكفي دبي لأكثر من عشرين سنة مقبلة، وليس سهلاً اللحاق بها. وتوجد بنية تشريعية متطورة، وفي المركز المالي تعتمد أفضل الممارسات العالمية. مثلاً تريد أن تذهب إلى أي مكان في العالم بعد عدة ساعات تجد رحلة طيران تأخذك إلى وجهتك. طيران الإمارات باتت خطوطاً دولية كبرى مركزها دبي، وتسير رحلات عديدة يومياً إلى عدة وجهات من الصين واليابان إلى شرق وغرب أفريقيا وأستراليا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية...

وتوجد (Trust Area) رئيسية هي السياحية. في العام الماضي زار دبي حوالى ٦ ملايين سائح، منهم نحو مليوني سائح أوروبي. ونجاح السياحة في منطقة تقتقد المقومات الطبيعية والآثار أمر يدعو إلى الإعجاب. وهذه المسألة تذكرني بما تكلم عليه مرة الشيخ محمد وقوله: إننا لا نملك الأهرامات ولا بابل ولا بعلبك ولا جو لبنان، وعندنا شواطئ موجودة عند الجميع، وفنادق بخمسة نجوم موجودة في كل المنطقة، فأجد من فكرة بناء برج العرب وبرج الشيخ خليفة والمعالم العمرانية الأخرى ضرورة هذه المشاريع وفكرة جدواها، بغض النظر عما إذا كان المشروع مربحاً أو لا، أو مبنية لخدمة الاقتصاد الكلي، لكي تجذب ناساً إليها. إذا ذهبت إلى باريس تفكر فوراً بزيارة برج إيفل، وهو أحد المعالم التي صنعتها الإنسان وتجذب السياح إلى فرنسا... فكان معنى أن يخلق معالم سياحية (Landmarks) هو لفت الانتباه إلى غير التسوق والشواطئ والفنادق الجميلة، بل هناك أشياء لها شهرة عالمية وتحقق أرقاماً قياسية. مرة كنت جالساً أشرب قهوة في مقهى في سيول/ كوريا الجنوبية وكان يجلس بالقرب منا جنود أمريكيون ممن يخدمون على الحدود بين الكوريتين، فتبادلنا معهم الحديث، وعندما عرفوا أننا جئنا من دبي قال أحدهم «أوه... لديكم أعلى مبنى في العالم». فالهدف هو إذاً خلق معالم للسياحة، وهي تأتي بالنتيجة (Rewarding) وتنمو، وطبعاً تتعرض السياحة للتراجع في الأزمات والحروب وأثناء الكساد الاقتصادي، ولكن إلى حين. مضى على دبي ١٥ عاماً، وهي مستمرة على الخط الصحيح. وهناك من يزورها سنوياً، فتحوّلت من موقع سياحي ثانوي إلى مقصد بحد ذاتها مثل إسبانيا وبريطانيا وفرنسا. السياحة هذه من المكونات الرئيسية في الاقتصاد الذي تضعه دبي في حسابها.

عبد الخالق عبد الله

على الرغم من أن دبي غرّدت خارج السرب، إلا أنها لم تؤمن بالانعزال عن محيطها العربي. لقد استثمرت شركات دبي بكثافة في المنطقة العربية، ابتداء من المغرب والجزائر وتونس وليبيا، ومروراً بمصر وسورية، ومنطقة الخليج، لنقل تجربتها العقارية والفندقية والإدارية إلى بقية المنطقة العربية، وبما يساهم في خلق نماذج مماثلة في الأرض العربية. لم تنغلق دبي. كذلك كانت دبي جاذبة للعمالة العربية، وحاضنة للعقول والمواهب العربية التي انتقلت إلى المدينة، واستفادت مما يمكن تسميته بخبرة دبي في الإعلام وعالم الإنترنت والمصارف التي تعمل وفق المعايير العالمية. دبي أوقفت هجرة العقول العربية إلى خارج الوطن العربي، ومهدت الطريق لظاهرة دورة العقول العربية بدلاً من هجرة العقول العربية. تأتي الخبرات العربية إلى دبي بدلاً من أن تهاجر إلى الغرب، ومن ثم تعود إلى أوطانها بقيمة مضافة. كل من يتخرج في مدرسة دبي له قيمة مضافة في سوق العمل. خبرة دبي تختلف عن خبرة أية مدينة أخرى، وهي إضافة مهمة إلى السيرة الذاتية لكل شاب عربي. لذلك أعتقد أن المنطقة العربية استفادت كثيراً من الخبرة المتراكمة في دبي. والأهم من كل ذلك أن دبي استطاعت أن تقول للعالم إن الوطن العربي ليس كله فشل. العالم الخارجي لا يرى سوى الإخفاق العربي المتكرر والمزمن، ولا يرى قصة نجاح واحدة. دبي غيرت هذه الصورة، وأعطت الانطباع بأن الوطن العربي ليس كله إخفاق في إخفاق، بل هناك نجاح يستحق الاحترام. نجاح دبي هو نجاح لكل العرب. لذلك جاءت الهجمة الإعلامية ليس ضد دبي، وإنما لتشويه نجاح دبي.

خير الدين حسيب

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من أزمة دبي، وما هي التوصيات التي تقترحونها؟

عبد الخالق عبد الله

هناك مجموعة من الدروس يمكن استخلاصها من أزمة دبي: أول هذه الدروس له علاقة بنموذج النمو الفائق السرعة. لقد اتضح أن الثمن الاجتماعي والبيئي لهذا النمط التنموي ضخم. صحيح أن عائدته المادي كبير، لكن ثمنه الاجتماعي أكبر، خاصة لجهة الخلل السكاني وهوية المدينة والأضرار البيئية. لقد أرادت دبي تقليد النموذج الآسيوي في ذلك، لكن هذا التقليد لا ينبغي تكراره كثيراً في التجارب الخليجية الأخرى التي تعاني حجماً سكانياً صغيراً.

أما **الدرس الثاني** فله علاقة بكيفية التعامل مع العولمة وأسلوب الانخراط فيها. رحلة مدينة دبي هي رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية، لكن الانفتاح على الكل العالمي له أيضاً ثمن باهظ. مما لا شك فيه أن العولمة مفيدة، ولها عوائد استثمارية ضخمة، وعوائد أخرى بما في ذلك الأضواء، والوصول إلى العالمية في كل مجال. لكن اتضح أن الدخول في العولمة له ثمن سياسي، ربّما لم يتم استيعابه وتقديره حتى الآن، وخاصة أن العولمة تعني

الدخول في منافسة مع قوى شرسة ومصالح أكثر شراسة. دبي أرادت أن تنافس مدناً كبرى كمدينة لندن ونيويورك وفرانكفورت. هذه المنافسة ليست بسيطة. البعض اعتبر أن دبي تناولت على أدوارها ومكانتها. والضجة الإعلامية الراهنة هي شكل من أشكال معاقبة دبي، والضغط عليها من أجل تحجيم دورها والإضرار بسمعتها.

فدبي تدخل دنيا السياسة من أوسع الأبواب، وهذا الدخول بحاجة إلى خبرة وإعداد. وأعتقد أن المدينة لم تكن مستعدة كل الاستعداد لذلك كله. فهم المدينة للعولمة كان بسيطاً، ولم ترَ من العولمة سوى الورد، رغم أنها مليئة بالأشواك. ثم إن دبي تدفع ثمن علاقاتها التجارية الواسعة مع إيران. لقد حاول البعض استغلال الأزمة الراهنة للضغط على دبي من أجل إعداد المسرح لعقوبات أمريكية ذكية على إيران. لا يمكن لهذه العقوبات أن تنجح دون دبي التي تعتبر رئة إيران، وأهم مدينة بالنسبة إلى إيران، بعد العاصمة طهران.

أما الدرس الثالث والأخير فهو درس له علاقة بدولة الإمارات والعلاقات بين دبي وأبو ظبي. فالعلاقات بين دبي وأبو ظبي كانت تاريخياً تتأرجح بين التنافس والتكامل. هناك تنافس شديد بين هاتين المدينتين، وهناك تكامل بينهما. ولا شك في أن دبي خطفت الأضواء بعيداً عن أبو ظبي خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث كانت العشرية الأولى من الألفية الثالثة في التاريخ عشرية دبي. واعتقدت دبي، للحظة، أنها تقود الإمارات في كل المجالات، وأنها أقدر على وضع الأجندات. لقد اتضح أن هذا الاعتقاد خادع، ولا يمكن أن يستمر طويلاً. واكتشفت دبي كم إنها بحاجة إلى أبو ظبي في وقت الأزمات، وأكدت أبو ظبي أنها ستقف إلى جانب دبي في مثل هذه اللحظات، لأن تأثير أي إخفاق سيعمّ كل الإمارات. أما على الصعيد الاتحادي، فقد جاءت الأزمة لتظهر قوة المصرف المركزي الاتحادي. لذلك، فالاتحاد أقوى اقتصادياً بسبب الأزمة، ولكن ليس بالضرورة أقوى سياسياً. والدور الذي قام به المصرف المركزي الإماراتي شبيه بالدور الذي لعبه المصرف المركزي الأمريكي الذي كان حاسماً لوقف المزيد من التدهور في الاقتصاد الأمريكي.

يبقى القول إنه إذا كانت العشرية الأولى في الألفية الثالثة هي عشرية دبي، فإن العشرية الثانية في هذه الألفية ستكون عشرية أبو ظبي. فالاستثمارات والمبادرات والمشاريع المستقبلية الكبرى ستأتي من أبو ظبي خلال الفترة القادمة، وليس من دبي. لكن إن كانت الأضواء مركزة على دبي أو أبو ظبي، فإنها لم تخرج خارج الإمارات. ستبقى الإمارات هي القوة المحركة للحالة الخليجية، وهي مصدر الحيوية في الواقع العربي خلال المستقبل المنظور.

خير الدين حسيب

أعتقد أن أهم ما خلصنا إليه من دروس وتوصيات من هذه الحلقة النقاشية هو:

١ - الاهتمام بالحصول على التمويل اللازم لاستكمال المشاريع التي تمّ البدء بها، حرصاً على الاستفادة منها بعد استكمالها، واستثمارها.

- ٢ - أن يكون الأساس في أي نموذج خليجي للتنمية، بضمنه دبي، هو الإنسان العربي المواطن ومصلحته، والاهتمام بالتنمية الإنسانية وعدالة التوزيع.
- ٣ - أن تكون هناك مشاركة شعبية في اتخاذ القرارات الرئيسية في نموذج التنمية في دبي، وغيرها، وبهدف إقامة نظام ديمقراطي حقيقي على المدى الأبعد.
- ٤ - الحاجة إلى اندماج أي نموذج تنمية تتبناه دبي في اقتصاد الإمارات بالدرجة الأولى، ثم في اقتصاد مجلس التعاون الخليجي.
- ٥ - الاهتمام بدرجة أساسية في أي نموذج تنمية تتبناه دبي وغيرها في الخليج، بالحفاظ على هوية المواطن العربي وثقافته وتماسكه الاجتماعي.
- ٦ - خطورة العمالة الأجنبية، غير العربية، على الأمن القومي الإماراتي والخليجي والعربي، الاستراتيجي والثقافي، والحاجة إلى اتخاذ خطوات سريعة توازن بين هذا الخطر ومتطلبات التنمية من هذه العمالة.
- ٧ - التخلي عن الأنشطة ذات الطابع المظهري وذات الطابع الدولي، من مؤتمرات وغيرها لأغراض إعلامية ومظهرية، ومباهاة، والمنافسة المضرة في هذا المجال بين دبي وأبو ظبي وقطر.
- ٨ - الحاجة إلى الشفافية والمحاسبة.
- ٩ - السير قدماً في مشاريع التعاون التي أقرها مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة، مثل المواطنة الخليجية، والسوق المشتركة، والعملية الخليجية، والربط الكهربائي، وربط الخليج بالسكك الحديدية، تمهيداً لتحقيق «اتحاد خليجي» على غرار «الاتحاد الأوروبي»، وهو الوسيلة الأفضل على المدى المتوسط والطويل لحماية عروبة الخليج وتحقيق تنمية حقيقية فيه، مع التفكير الجدي في إمكانية انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي.

الختام

خير الدين حسيب

أود في ختام هذه الحلقة النقاشية الغنية أن أشكركم جميعاً على مساهماتكم القيّمة التي ساهمت في إضافة بعد معرفي جديد لتوضيح هذا الموضوع وملابساته، وأعدكم بأن المركز سيكون أميناً على نقل مساهماتكم في هذه الحلقة النقاشية التي ستنتشر في المستقبل العربي. مع أطيب التمنيات لكم جميعاً □